الحدث

يبدو أن المعركة بين حركة طالبان التي فرضت سيطرتها على أفغانستان الشهر الماضي وبين تنظيم داعش (ولاية خراسان) لن تتأخر، مع توالي تنفيذ التنظيم لهجمات تستهدف الحركة في مدينة جلال آباد، عاصمة ولاية ننغرهار، شرقي أفغانستان. ولطالما شكّلت الولاية محطة أساسية في صراعات أفغانستان منذ بدء الغزو السوفييتي لها عام 1979، وتحوّلت على مرّ العقود الأربعة الماضية، من حاضنة للمجاهدين العرب، ثم تنظيم «القاعدة» ومؤيّدة لحركة طالبان، إلى معقل لتنظيم «داعش»

طالبان بمواجهة داعش

مؤشرات لاقتراب المعركة في ننغرهار

عناصر طالبان في جلال آباد الشهر الماضي (الأناضول)

كابول ـ صبغة الله صابر

شهدت مدينة جلال آباد، عاصمة ولاية ننغرهار، شرقي أفغانستان، تفجيرات، يومي السبت والأحد الماضيين، سقط فيها عدد من المدنيين ومن عناصر حركة طالبان، بين قتلى وجرحى. وتُعد تلك التفجيرات الأعنف في حكم الحركة، بعد الهجوم الانتحاري الدموي في مطار كابول الدولي، في 26 أغسطس/ آب الماضي، الذي أودى بحياة أكثر من 182 شخصاً، بينهم 13 أميركياً، وجرح أكثر من 150 آخرين. يأتي تبنّي تنظيم «داعش»، الخصم الأكبر لطالبان حالياً في أفغانستان باعتقاد مراقبين، مسؤولية هجمات ننغرهار، معلناً مقتل أكثر من 30 عنصراً من طالبان، ليعزز من مؤشرات اقتراب المعركة بين الحركة والتنظيم في الولاية. مع العلم أن الولاية، وتحديداً مديرية أتشين، شكلت المركز الذي اختاره التنظيم عندما قرر تأسيس فرع «ولاية خراسان» في عام 2015. وجاء في بيانين منفصلين نشرا أول من أمس الأحد عبر وكالة أعماق التابعة للتنظيم، أن «جنود الخلافة» فجروا أربع عبوات ناسفة استهدفت آليات «المليشيا طالبان المرتدة» في جلال آباد، ما أسفر عن سقوط العشرات من عناصر الحركة بين قتيل وجريح بحسب التنظيم. من جهته، حمّل وكيل وزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة، ذبيح الله مجاهد، أمس الإثنين، تنظيم داعش مسؤولية الاعتداءات، مشيراً إلى أنّ قوات الحكومة، التي شكلتها طالبان أخيراً، أجرت تمشيطاً في أطراف مدينة جلال آباد بحثاً عن المنفذين.

وبالنظر إلى ما شهدته الساحات الأفغانية، تحديداً المناطق الشرقية من الحرب خلال الأعوام الماضية، لا تُعتبر الانفجارات الأخيرة في جلال آباد أسوأ ما مرّ على المنطقة، لكن حدوثها في ظلّ حكم طالبان، بعد إعلان الأخيرة انتهاء الحرب رسمياً في البلاد، يُحيط أمال الأفغان في طيّ صفحة الاقتتال. ونظراً لأهمية الولاية اجتماعياً وتجارياً وجغرافياً، فإنّ انطلاق العمليات منها ضد طالبان ليس مفاجئاً، بل يرى مراقبون أنه مخطط مدروس، لأن زعزعة الاستقرار في هذه الولاية، سيخلق تحدياً كبيراً للحركة التي تواجه العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وتكمن أهمية الولاية في ربطها الشرق الأفغاني بالعاصمة كابول من جهة وبمناطق الشمال الغربي في باكستان من جهة ثانية. وتُعتبر نقطة ربط أساسية بين قبائل المنطقة، تحديداً تلك القاطنة في جنوب أفغانستان كولاية بكتيا وبكتيكا وخوست، وفي شرقها كلفمان ونورستان وكنر، بسبب الحدود المشتركة الطويلة والممتدة بطول مئات الكيلومترات مع باكستان. وتمنح هذه المعطيات ميزة هامة لتلك الولايات، وبالتالي فإن انطلاق العمليات ضد طالبان من ننغرهار، وفق خطة مدروسة، قد يجعل طالبان في المستقبل أمام تحدٍ أمني كبير، على الأقل في شرق أفغانستان وجنوبها.

وتكمن أهمية هذه الولاية أيضاً في جبالها، المعروفة باسم الجبل الأبيض، وجبال تورا بورا التي تعني «الغبار الأسود» باللغة العربية، وهي جبال مليئة بالكهوف شديدة التعقيد التي تربط ننغرهار شرقاً بممر خيبر، وبالولايات الجنوبية. ولهذا السبب لم تغب ولاية ننغرهار عن المشهد الأفغاني خلال العقود الأربعة الماضية، وبقيت شاهدة على الكثير من الأحداث المهمة في التاريخ الأفغاني المعاصر.

بدأت قصة ننغرهار في الحروب الأفغانية بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان (1979 ـ 1989)، بعد أن كانت جلال آباد من أهم خمس مدن أفغانية في التجارة والاقتصاد والتعليم والثقافة. وقام عالم الدين المشهور، زعيم الحزب الإسلامي، المولوي يونس خالص، بالجهاد المسلح ضد السوفييت، قتاله لسنوات، انتقل خالص إلى باكستان.

هكذا بقيت ولاية ننغرهار على مدى سنوات الغزو السوفييتي لأفغانستان من أهم مناطق الصراع المسلح بين المجاهدين الأفغان وبين القوات السوفييتية والحكومة المدعومة من قبلها. كما كانت الولاية طيلة تلك الفترة موطن المجاهدين العرب الذين أتوا بالمئات إلى أفغانستان للمشاركة في الجهاد، وكانت جبهة سينغهار التابعة للمجاهدين العرب من أهم جبهات القتال في شرق أفغانستان، كما كان لهم حضور كبير في جبال تورا بورا وكهوفها.

وبعد سقوط حكومة محمد نجيب الله، الملقّب بـ«الدكتور» بيد المجاهدين في عام 1992، بدأت الحروب الأهلية في أفغانستان، لكن ننغرهار ظلّت بمنأى عنها بسبب سياسة خالص، الذي لم يدعم أي طرف كان يقاتل للسيطرة على الحكم في كابول. ومع ظهور طالبان كان خالص من أوائل الداعمين للحركة بحكم الرابط الإيديولوجي، لانتمائه إلى الفكر الديوبندي (نسبة لتجمع علماء دين في مدينة ديوبند الهندية) الحنفي، كما كان الحال بالنسبة لطالبان.

بعد سقوط حكم طالبان على يد القوات الأميركية في عام 2001 عادت ولاية ننغرهار إلى الواجهة مجدداً، وعلى الأثر بدأ الأميركيون البحث عن زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن، الذي لجأ مع معظم المقاتلين الأجانب، وبينهم العرب والشيشان وغيرهم، إلى كهوف تورا بورا، بعد سيطرت القوات الأميركية على كابول. وحينها وقعت معركة تورا بورا الشهيرة (بين 6 ديسمبر/ كانون الأول 2001 و17 منه) التي أدت إلى مقتل عشرات من المقاتلين العرب والأجانب بشكل عام. لكنّ بن لادن وعدداً كبيراً من مقاتلي «القاعدة» تمكنوا من الهروب إلى باكستان عبر جبال كنر. وكان للمجاهدين الأفغان، تحديداً من أنصار وقيادات حزب المولوي يونس خالص، دور كبير في خروج بن لادن والمقاتلين العرب.

انتهت قصة تورا بورا في ننغرهار مع المقاتلين العرب، بعد أن دمرت قوات المارينز الأميركية كل الكهوف الموجودة فيها، وفتشت جميع المناطق المجاورة لها، بحثاً عن مقاتلي «القاعدة». وتضررت القبائل بشكل كبير بعد المعركة، إذ أن معظمها وقف إلى جانب المجاهدين وساعدتهم في خروجهم آمنين من محاصرة القوات الأميركية، وهو ما دفع المارينز إلى استهداف العديد من المنازل وأسر العشرات من أبناء القبائل بتهمة «مساعدة تنظيم القاعدة».

وحول تلك الحقبة، يقول الزعيم القبلي زر محمد، وهو من سكان ميلوه في منطقة تورا بورا، لـ«العربي الجديد»، إن هذه القبائل بطبيعتها القبلية وحبها للدين، وقفت دائماً مع كل من رفع علم الجهاد، ودفعت أثماناً باهظة في هذا السبيل. ويضيف: شكّلت تلك المنطقة شرارة الحرب الأولى ضد السوفييت، ثم كانت تورا بورا ومناطق أخرى في ننغرهار، مثل مديرية شيرهار، ومديرية سبينغهار، مركزاً للمجاهدين العرب إبان الغزو السوفييتي، وحتى بعد سقوط حكومة طالبان والحرب الأميركية ضد الحركة. وينوّه إلى معرفته بمئات الأسر، التي سقط أبناؤها بين قتيل وأسير ومشرّد، بسبب الاصطفاف إلى جانب الجهاديين.

وبعد هروب بن لادن إلى باكستان، هدأت الأوضاع في ننغرهار، بل بات أمن الولاية أفضل مقارنة مع ولايات أخرى، على الرغم من استمرار الاشتباكات بين القوات الأميركية والقوات الأفغانية من جهة وبين طالبان من جهة ثانية، خصوصاً في مديريات خوجياني وبشير آو غام وشينوار وشيرهار، لكن وتيرتها كانت أقلّ حدة مقارنة مع المناطق الأخرى.

وفي عام 2015 عندما تم تأسيس فرع «خراسان» التابع لتنظيم «داعش»، للعمل في أفغانستان وباكستان، كانت ولاية ننغرهار مركز التنظيم، تحديداً مديرية أتشين. وكان يعتبرها مسلحو التنظيم مقراً للخلافة ويهاجرون إليها من مناطق مختلفة من باكستان وأفغانستان. في البداية لم يكن التنظيم يستهدف أي جهة، لكن بعد نموّ قوته في أتشين ومناطق مجاورة، سيطر على جبال تورا بورا، وعلى مناطق في مديرية خوجياني ومديرية بشير آو غام، وترتبط تلك المناطق جغرافياً بباكستان. وباشر «داعش» استهداف القبائل المعارضة له، قاضياً على العشرات من زعمائها، ما أدى إلى نزوح القبائل من الجبال، قبل أن تنظم قبائل خوجياني صفوفها وتقاتل التنظيم وتُبعده عن مديريتها، لكنه استمرّ في جبال تورا بورا ومنطقة أتشين.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019 تمكنت القوات الأفغانية، مدعومة من القوات الأميركية، من القضاء على مقرّ «خراسان» في أتشين، علماً أن القوات الأميركية قصفت المنطقة في 13 إبريل/نيسان 2017 بأكبر قنبلة غير نووية معروفة باسم «أم القنابل»، وتزن 9800 كيلوغرام. حينها، أعلنت الحكومة الأفغانية القضاء على تنظيم «داعش» بشكل كامل، لكنه استمرّ بعملياته في المناطق الجبلية، مهاجماً طالبان والقوات الأفغانية بين حين وآخر. كما كانت الاستهدافات والاغتيالات في صفوف قيادات طالبان ومسؤولين في الحكومة، من أهم عمليات التنظيم، خصوصاً داخل مدينة جلال آباد.

وبعد اتفاق طالبان مع الولايات المتحدة، في 29 فبراير/شباط 2020، اشتدّ العداء بين طالبان و«داعش»، حتى أن الأخير بدأ بوصف الحركة بأنها «وجه آخر للقوات الأميركية» وأن «القوات الأميركية تخرج من أفغانستان لتنوب عنها طالبان»، معتبراً أن هذا الأمر كافٍ لمحاربة الحركة. وعمل «خراسان» على استهداف طالبان بصورة متصاعدة، بدءاً من ننغرهار، وصولاً إلى مطار كابول الدولي.

وحول بدء «داعش» عملياته ضد طالبان من ولاية ننغرهار، يقول المحلل الأمني محمد إسماعيل وزيري، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «داعش» اختار ننغرهار لنفوذه فيها، ولأن موقع الولاية الجغرافي يساعد التنظيم. كما يمتلك التنظيم حزاماً قبلياً، أساسه القبائل الباكستانية في مديرية خيبر القبلية المتاخمة لننغرهار، التي يتمركز فيها قوة لتنظيم «الشكر الإسلام» الباكستاني المؤيد لـ«داعش»، لكنه في الوقت نفسه يؤكد أن التنظيم لا يمكنه السيطرة على المناطق جغرافياً، غير أنه باستطاعته إرباك الأمن من خلال القيام بالتفجيرات وأعمال العنف، على غرار ما حصل يومي السبت والأحد الماضيين.

تشاور بشأن الحكومة الشاملة

تحدث الامين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، علي القرة داغي، لـ«العربي الجديد» عقب الاجتماع بوفد يمثل الحكومة الافغانية المؤقتة، زار مقر الاتحاد في الدوحة اول من امس، قائلا إن هناك تفيلا من طالبان لتشكيل حكومة شاملة تمثل الشعب، «لكنهم يحتاجون إلى مزيد من الوقت للتشاور، وهم يريدون حكومة تمثل جميع المكونات في ظل النظام والتوافقات السياسية». ومحذر القرة داغي من عزل افغانستان.

تتميّز ننغرهار بوجود جبال تورا بورا فيها

التنظيم غير قادر على السيطرة ولكنه يستطيع إرباك الأمن

بعد أن ترك عمله في كابول وصعد مع عدد من أبناء قريته إلى جبال تورا بورا وبدأ القتال بدعم من القبائل، ليكون حزبه من التنظيمات السبعة التي كانت تقاتل السوفييت، ومعظم عناصر الحزب من ننغرهار. وينتمي خالص إلى قبائل خيرخوي، ويتحدر من منطقة توتو القريبة من تورا بورا في مديرية خوجياني. وبعد

مواجهات سابقة

خلال وجوده في ننغرهار طيلة السنوات الماضية، خاض «داعش» معارك ضارية مع حركة طالبان في مديريات عدة، أبرزها مديرية شيرهار، القريبة من جلال آباد. وهو ما دفع «طالبان» إلى اتهام الحكومة الأفغانية والقوات الدولية بمساعدة «داعش» وإيصال المساعدات له جواً، لكن الطرفين نفيا هذا الأمر. وسبق أن حذر قائد القيادة المركزية الأميركية، كينيث ماكينزي، في أغسطس/ آب الماضي من أن التهديد الذي يشكله داعش في أفغانستان «حقيقي جداً».

للحديث تتمة...

الحوثيون... أبطال العالم في فنون القتل

زكريا الكمالي

لا مفرّ أمام اليمنيين من آلة القتل التي تطورها جماعة الحوثيين يوماً بعد آخر. من يحالفه الحظ في النجاة من نيران مباشرة بالرصاص والصواريخ، يكون ضحية للتعذيب حتى الموت داخل معتقلات سرّية مظلمة، أو الإعدام العلني في ساحة عامة بتهمة سهلة ومعلّبة. هي الطابور الخامس أو التخابر مع السعودية. قبل أيام، أضاف الحوثيون لرصيدهم المتخم بالجرائم المروعة ضد اليمنيين، طريقة جديدة للقتل. من ميدان التحرير في صنعاء، أيقونة النضال والثورة اليمنية، الذي يحتضن دبابة دكّت قصور النظام الملكي، دشّنت الجماعة مرحلة الإعدام السياسي بحق تسعة مواطنين، في سابقة خطيرة تهدد مصير آلاف المعتقلين في سجون الانقلاب.

تشتهر جماعة الحوثيين بمهارات القتل. قبل أشهر من هذه الحادثة المروعة، كانت الجماعة قد قتلت عشرات المهاجرين الأفارقة حرقاً داخل عنبر احتجاز في صنعاء، ومزّت الحادثة كغيرها من مئات الانتهاكات الصادمة، لكن كيف امتلكت جماعة الحوثيين الجرأة لتنفيذ حكم سياسي علني مثل هذا؟

بالنسبة لسلطة استبدادية، التخابر مجرد غطاء، لإشاعة الإرهاب في صفوف المناهضين لمشروعها الدموي. أما بالنسبة لحديثها عن «إنفاذ القانون»، والقول إنها لا تتدخل في شؤون القضاء، فقد سبق لميليشيا الحوثيين أن تراجعت عن أحكام إعدام سابقة بذات التُّهم الجائرة، مثل حكم الإعدام الصادر بحق الصحافي يحيى الجبيحي، وكذلك الحكم الصادر بحق زعيم الطائفة البهائية، حامد حيدرة. الأحكام المتراجع عنها كافة، كانت صادرة من ذات المحاكم غير قانونية، وبعد إجراءات محاكمة هزلية شملت الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وولي عهد السعودية محمد بن سلمان، وأبوظبي محمد بن زايد. فكيف أصبحت أحكام القضاء هذه المرة نافذة ولا يمكن التراجع عنها؟ الأمر ببساطة أن مليشيا الحوثي تكرّس سلطتها القمعية الغاشمة بشكل علني، وتوصل بذلك رسائل لكافة اليمنيين الذين يفكرون في الاعتراض على مشروعها، مستفيدة من أداء حكومي ودولي هشّ، سمح للجماعة بإهانة القضاء وتسخيره لتحقيق أهدافها الضيّقة. التوحش الحوثي فاق حدود المنطق، ومن المضحك أن الجماعة تريد من الرأي العام الاقتناع بالمحاكمات المسرحية، عبر الإعلان عن تسجيلات اعترافٍ مرتقبة للمحكومين بالإعدام.

سورية

اتهامات لـ«الاتحاد الديمقراطي» بالتفرد بقرار الأكراد

أمين العاصي

يثير حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي في سورية حفيظة واستياء الكيانات والأحزاب الكردية الأخرى، تحديداً لجهة تفرّده في قرار الأكراد السوريين، في ظلّ تحرّكه على صعد محلية وإقليمية ودولية، على قاعدة تمثيله سلطة «الأمر الواقع» في شمال شرقي سورية، اعتماداً على ذراع عسكرية هي الأقوى في المنطقة. وهو ما سمح بزيارة رئيسة الهيئة التنفيذية لـ«مجلس سورية الديمقراطية» (مسد)، الجناح السياسي لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، إلهام أحمد، إلى العاصمة الأميركية واشنطن، برفقة عدد من أعضاء «الإدارة الذاتية» في شمال شرقي سورية، من أجل إجراء مباحثات على هامش اجتماعات الأمم المتحدة. وكانت أحمد، وهي قيادية بارزة في حزب «الاتحاد الديمقراطي»، قد زارت العاصمة الروسية موسكو يوم الخميس الماضي، مؤكدة اعتبار حزبها نفسه ممثلاً عن الأكراد السوريين في المحافل الإقليمية والدولية. ووصفت عضو مجلس قيادة «مسد» سيهانوك ديبو زيارة موسكو بـ«الإيجابية»، مشيراً في حديثٍ مع «العربي الجديد»، إلى أن حل الأزمة السورية يتم عبر تطبيق القرار الدولي 2254، داعياً إلى حوار بين «مسد» والنظام «تراعي نتائجه حل الأمركزية الديمقراطية الذي يجسد وحدة وسيادة سورية، وخصائص تنوعها الإثني القومي والديني والطائفي».

في المقابل، يُنظر إلى هذا الحزب على أنه الجناح السوري لحزب «العمال الكردستاني»، المصنّف على قوائم الإرهاب في عدة دول. ويسيطر عبر «الوحدات الكردية»، ذراعه العسكرية، على مجل منطقة شرقي نهر الفرات، وتُعدّ الوحدات القتل الرئيسي في «قسد». ورفض «الاتحاد الديمقراطي» مبدأ التشارك في القرار الأمني والعسكري والاقتصادي مع «المجلس الوطني الكردي»، الذي يضم العديد من الأحزاب السورية الكردية، خلال جولات حوار رعته واشنطن العام الماضي، كما رفض مبدأ فك الارتباط مع «العمال الكردستاني»، وهو ما أفشل الحوار الكردي الكردي، مع إصرار «الاتحاد الديمقراطي» على التفرّد بالقرار في منطقة شرقي الفرات ذات الغالبية العربية من السكان.

وحول هذا التفرّد، يقول عضو اللجنة السياسية في حزب «يكيتي» السوري، وهو من الأحزاب الرئيسية في «المجلس الوطني الكردي»، فؤاد عليكو، في حديث مع «العربي الجديد»، إن حزب «الاتحاد الديمقراطي» الذي يحاول الاستحواذ على القرار الكردي، يمثل شريحة من الأكراد ولا يمثلهم جميعاً. ويوضح أنه «ليس هناك تفاهم سياسي بين واشنطن وقوات قسد»، مشيراً إلى أن ما جمع الطرفين «هو محاربة داعش». ويرى أن واشنطن غير مستعدة للتضحية بعلاقاتها مع حليفها الاستراتيجي في المنطقة (تركيا) من أجل هذه القوات. ويشدّد على أن الوجود الأميركي في المنطقة مرتبط بمحاربة تنظيم «داعش» وتحجيم دور إيران حصراً، وليس حماية «قسد» أو «الاتحاد الديمقراطي». ويعتبر عليكو أنه إذا ما رأت واشنطن أن قوى أخرى قادرة على الحلول مكانها في محاربة تنظيم «داعش»، تنتفي الحاجة لوجود قواتها في سورية. ويعرب عن اعتقاده بأن «أمل حزب الاتحاد الديمقراطي في البقاء ضعيف، ما لم يفكّ ارتباطه بحزب العمال الكردستاني، المصنّف كمنظمة إرهابية في الولايات المتحدة وتركيا والاتحاد الأوروبي». ويشدّد على أنه «لا يمكن فصل مصير منطقة شرقي الفرات عن مصير سورية ككل»، مضيفاً أنه ليست هناك حلول جزئية.

لكن «الاتحاد الديمقراطي» مستمر بالتحرّك بمعزل عن أحزاب أخرى متحالفة معه ضمن ما يسمّى بـ«أحزاب الوحدة الوطنية». في السياق، يشير سكرتير حزب «اليسار» الكردي صالح كدو، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه لم يكن على علم بزيارة وفد «مسد» إلى موسكو، معتبراً أن هذه اللقاءات «تصبّ في مصلحة النظام السوري». ويضيف أن الدبلوماسية الروسية تخدم حتى الآن مصالح النظام، وتسعى إلى العمل على استعادة سيطرته على كامل الأراضي السورية. ويقول: لم تمارس موسكو حتى الآن أي ضغوط على النظام السوري لخوض مفاوضات تفضي إلى اعترافه بحق الشعب السوري في الحرية والديمقراطية، والاعتراف بحقوق الشعب الكردي حسب الأعراف والمواثيق الدولية على قاعدة وحدة الأراضي السورية.

وتشي زيارة «مسد» إلى موسكو بوجود مخاوف لدى «الاتحاد الديمقراطي» من انسحاب أميركي من شرقي نهر الفرات، ما يضعه أمام عدة تهديدات، سواء من الجانب التركي أو النظام والميليشيات الإيرانية، التي تسيطر على جانب كبير من الشرق السوري. وتعتبر تركيا «قسد» تهديداً مباشراً لأمنها القومي، كونها امتداداً لحزب «العمال الكردستاني». مع العلم أن الجيش التركي شنّ عملية عسكرية محدودة في شرق الفرات أواخر عام 2019، دفعت قوات «قسد» إلى توقيع اتفاق عسكري مع الجانب الروسي لإيقاف العملية التركية. وفتح هذا الاتفاق الباب أمام موسكو لتكون لاعباً رئيسياً في منطقة شرقي نهر الفرات.

ومن الواضح أن «الاتحاد الديمقراطي» يبحث عن مفاوضات «جادة» مع النظام برعاية روسية، بعد فشل كل جولات الحوار التي عُقدت في دمشق في تحقيق النتائج المرجوة بسبب رفض النظام الاعتراف بـ«الإدارة الذاتية» و«قسد»، مطالباً بتسلّم شرقي الفرات مقابل منح الأكراد السوريين «حقوقهم الثقافية». في المقابل، يرفض «المجلس الوطني الكردي» أي حوار مع النظام خارج مظلة الأمم المتحدة، وتشاطره الرأي أحزاب كردية سورية أخرى، وكيانات سياسية، مثل «رابطة الأكراد السوريين المستقلين».

حزب «اليسار»: لقاءات «مسد» بموسكو تصبّ في مصلحة النظام

متابعة

أزمة الغواصات: فرنسا وحيدة وتنتظر تفسيرات بايدن

تتواصل ردود الفعل الرسمية في فرنسا، على صفقة «أوكوس» الاستراتيجية الأمنية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا، والتي أطاحت بصفقة غواصات تقليدية بقيمة 56 مليار يورو كانت باريس قد وقعتها مع كانبيرا في 2016، وكذلك بجهود فرنسا للتموضع بقوة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحيوية، لاحتواء النفوذ الصيني. وعلى الرغم من مناقشة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، أمس الإثنين، خلال اجتماع لهم على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، اتفاق «أوكوس»، إلا أن فرنسا تبدو في هذا الملف، الذي أثار «ريبتها» وحيدة، خصوصاً بعدما أفادت معلومات، أول من أمس، بأن دعوة للرئيس السويسري غي بارمولان إلى الإليزيه في شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، قد ألغيت، بسبب غضب فرنسا من قرار برن شراء طائرات مقاتلة أميركية. لكن الإليزيه عاد ونفى إلغاء الدعوة، من دون أن يلغي ذلك حجم أزمة تزعزع الثقة بين فرنسا ودول عدة، حتى في أوروبا.

في المقابل، لقد ألغى بالفعل اجتماعاً كان مقرراً عقده خلال الأسبوع الحالي، بين وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي ووزير الدفاع البريطاني بن والاس، بناء على طلب باريس، بحسب ما أكده مصدر مقرّب من الوزارة الفرنسية لـ«فرانس برس». وأشار المصدر إلى أن «الاجتماع لن يُعقد» بعدما قرّر الجانب الفرنسي إلغاءه، فيما أكدت مصدر في وزارة الدفاع البريطانية على أن «المملكة المتحدة على تواصل مستمر مع فرنسا بشأن هذه الاجتماعات»، مؤكداً الحرص على «علاقات دفاعية وثيقة ومثمرة مع فرنسا» التي وصفها بأنها «حليف موثوق به». وهذا الأمر أكده أيضاً الرئيس المشترك للمجلس الفرنسي البريطاني بيتر ريكيتس، لصحيفة «ذا غارديان»، أمس.

وظلّت عبارات الإشادة بالعلاقة مع باريس، تتردد على ألسنة المسؤولين في الدول الثلاث المعنية بالأزمة معها. وكان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، قد شدّد أول من أمس، على أن علاقة بريطانيا بفرنسا «لا تنتهي وودية للغاية. حبنا لفرنسا لا يقهر»، مُتحدثاً عن الصفقة بأنها «لا يقصد منها الإقصاء». من جهته، قال وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي أمس، إن «جميع العلاقات الثنائية تمرّ بفترات توتر». وذكر موقع «بلومبيرغ» أن جونسون يسعى إلى تهدئة الأجواء مع فرنسا.

لكن كلّ ذلك لا يطمئن فرنسا، إذ لفت الإليزيه أمس، إلى أن فرنسا بدأت تساورها الشكوك إزاء صفقة الغواصات، مؤكداً أنه لم تصدر أي تلميحات لإلغاء أي عقود عندما اجتمع الرئيس إيمانويل ماكرون برئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون في باريس في منتصف يونيو/ حزيران الماضي. وكان موريسون قد رفض أول من أمس، الاتهامات الفرنسية لبلاده بـ«الكذب» على خلفية إلغاء عقد الغواصات، وذلك رداً على تصريح تلفزيوني لوزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان السبت الماضي، أكد فيه «حصول كذب، أزدواجية، تقويض كبير للثقة، ازدراء». وسط ذلك، تبدو الأعين مسلطة على ما ستتمخض عنه المباحثات في نيويورك بين المسؤولين الفرنسيين ونظرائهم الفرنسيين، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن الأبرز سيكون الاتصال المُنتظر، بين ماكرون والرئيس الأميركي جو بايدن، والمرتقب أن يجمع الرئيسين وجهاً لوجه، وموضحاً أن «خلال الأيام المقبلة»، بحسب المتحدث باسم الحكومة الفرنسية غابريال آتال. وقال آتال، أول من أمس، إن الاتصال سيكون بناء على طلب من بايدن، مضيفاً: «نريد توضيحات حول موضوع أصبح مرتبطاً بشرخ عميق بالثقة».

في غضون ذلك، أكد المتحدث باسم الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، بيتر ستانو، عقد الاجتماع الأوروبي أمس في نيويورك، معتبراً أنها «أول فرصة لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي لمناقشة تداعيات وعواقب الاتفاق برمّته، لا المشكلة بين فرنسا وأستراليا فحسب، بل تداعيات التحالف الأسترالي الأميركي البريطاني برمّته». لكن المتحدث شدّد على أن الاجتماع ليس استثنائياً، بل هو اللقاء التقليدي لوزراء الاتحاد الأوروبي خلال الجمعية الأممية «الذين يناقشون خلاله كل مواضيع الساعة التي لها تأثير كبير على الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه». ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضاً أنه لم «تتم استشارته أو إبلاغه» بالشراكة الاستراتيجية في المحيطين الهندي والهادئ. من جهته، لفت المتحدث باسم رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إيريك مامر، إلى أن الأخيرة «تتابع الوضع عن كثب»، وأنها تحدثت إلى ماكرون، مضيفاً أنه «عندما يعرب بلد عضو عن قلقه الكبير، فإننا نصغي».

إلى ذلك، نفت باريس ما ورد في تقارير إعلامية سويسرية، عن إلغاء لقاء كان مقرراً بين رئيسي البلدين، وذلك بسبب غضب فرنسا من قرار برن شراء مقاتلات أميركية. وقال الإليزيه: «لم يتم إلغاء الاجتماع لا سيما لأسباب المذكورة»، موضحاً أن ماكرون وافق بداية العام على لقاء نظيره السويسري، لكننا أبلغناهم بهذا الصيف أن شهر نوفمبر «سيكون معقّداً»، مضيفاً أن الموعد النهائي للاجتماع «لم يحدد بعد».

يلتظر ماكرون اتصالاً من بايدن في الأيام المقبلة (Getty)

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

شرق غرب

فصائل غزة تريد إسقاط اتفاق أوسلو وواشنطن

أعلنت القوى الوطنية والإسلامية في غزة، أمس الإثنين، تصعيد خطواتها للضغط على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» والأمم المتحدة، للتراجع عن اتفاق الإطار الذي تمّ التوصل إليه مع الولايات المتحدة في 15 مايو/أيار الماضي، بهدف استعادة الدعم الأميركي، مع وضع اشتراطات خاصة بواشنطن. وأكد عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ماهر مزهر، أن الفصائل ستعمل بكل قوتها لإسقاط الاتفاق، معتبراً أنه «يقطع شريان الحياة الذي تمثله أونروا لمئات الآف اللاجئين».

(العربي الجديد)

نجاة مقدسي من القتل على يد مستوطن

نجا المواطن المقدسي سمير مجاهد، وهو سائق عمومي من بلدة سلوان جنوبي البلدة القديمة من القدس المحتلة، أمس الإثنين، من محاولة قتل على يد مستوطن بينما كان يقود سيارته. وقال مجاهد، من مستشفى هداسا في القدس المحتلة، إن مستوطناً صعد معه، ثم هاجمه بوضع حزام السيارة على عنقه ومحاولة خنقه، لافتاً إلى أن المستوطن كان يصرخ «عربي، الموت للعرب».

(العربي الجديد)

أشتية: لاءات بينت تعني تعزيز الاستيطان

قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية (الصورة)، أمس الإثنين، إن «لاءات رئيس وزراء دولة الاحتلال نفتالي بينت الثلاث، لا اتصال مع الرئيس محمود عباس ولا مفاوضات ولا دولة فلسطينية، تدل على أن برنامج حكومته لا يتمثل إلا في تعزيز الاستيطان»، مشدداً خلال جلسة للحكومة في رام الله، على أن الأسرى الفلسطينيين «هم ضمير الحركة الوطنية الفلسطينية، وقد أعاد انتزاع 6 منهم حريتهم من سجن جلبوع فتح ملفهم».

(العربي الجديد)

سورية: قوات النظام تدخل طفس في درعا

دخل نحو 1500 عنصر من قوات النظام السوري، أمس الإثنين، إلى مدينة طفس في ريف درعا الغربي، جنوبي سورية، تطبيقاً لاتفاق التسوية المبرم مع اللجنة المركزية للأهالي برعاية روسية. وانتشرت قوات النظام في الشوارع الرئيسة لطفس، أمس، تمهيداً لبدء حملة تفتيش واسعة وتدقيق لهويات السكان، وذلك بعد تسوية أوضاع أكثر من 500 مطلوب من البلدة.

(العربي الجديد)

ليبيا: جلسة نيابية لسحب الثقة من الحكومة

عقد مجلس النواب الليبي، أمس الإثنين، جلسة لمناقشة طلب 45 نائباً سحب الثقة من حكومة عبد الحميد الدبيبة، فيما أكد المجلس الأعلى للدولة إحالته قانون الانتخابات التشريعية والتنفيذية لـ«النواب» لمناقشته واعتماده. وقال رئيس المجلس خالد المشري («الصورة»)، إن المجلس «لديه ملاحظات جوهرية على قانون الانتخابات الذي أصدره بعض النواب»، مضيفاً أن مجلس الدولة يقترح «إجراء الانتخابات الرئاسية بعد الاستفتاء على الدستور».

(العربي الجديد)

تقود جميع الطرق لتفسير اضطرابات إقليم شرقي السودان، التي بلغت حدّ قطع الطرق وشلّ الموانئ الحيوية، إلى سعي جهات معينة لإجهاض مسار الثورة، والنيل من مكوناتها المدنية، سواء أكان ذلك بتواطؤ مع أطراف من داخل السلطة الانتقالية أم لا

شرق السودان تمرّد واحد بخلفيات متنوعة

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

يسود قلقٌ كبير في السودان، بعد إقدام محتجين في إقليم شرق السودان، يوم الجمعة الماضي، وتحت إشراف زعامات قبلية، على إغلاق الموانئ الواقعة على ساحل البحر الأحمر، والطرق البرّية الواصلة إلى داخل البلاد، وذلك من أجل الضغط لتحقيق جملة من المطالب، من بينها تنحية الحكومة المركزية في الخرطوم. وكان الإقليم، المشكّل من ثلاث ولايات، هي البحر الأحمر والقضارف وكسلا، قد شهد منذ سقوط نظام الرئيس عمر البشير، توترات أمنية، إما بسبب التزاكات القبلية، أو بسبب الاحتجاجات على أداء الحكومة المركزية ومطالبتها بإنهاء مظاهر التهميش للإقليم، أو رفضاً لتعيين الولاة، كما حدث في ولاية كسلا على وجه التحديد. وللتعاطي مع تلك المشكلات، دخلت الحكومة في حوار بمدينة جوبا، عاصمة جنوب السودان، مع أحزاب سياسية محسوبة على الإقليم، وتوصلت معها إلى اتفاق باسم مسار الشرق، ضمن اتفاق شامل وُقّع مع «الجبهة الثورية» (تحالف فصائل مسلّحة)، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وهو الاتفاق الذي لم يحصد رضا مكوّنات قبلية أخرى في شرق السودان، تعتقد أنها الأحقّ بتمثيل الإقليم.

مجلسٌ نافذ

وكانت الزعامات القبلية في إقليم شرق السودان، قد عقدت في سبتمبر/ أيلول 2020، اجتماعاً قرّرت فيه تشكيل المجلس الأعلى لنظارات البجا. والبجا هي أكبر المجموعات العرقية في الإقليم، وسبق لها أن قادت حملة تصعيد واسعة، لمعارضة تبوؤ والي كسلا، صالح عمار، المعيّن من قبل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، لمنصبه، وقد حققت هدفها بإلغاء قرار التعيين (أعفي عمار من منصبه في أكتوبر 2020)، ثم وأصل المجلس مناهضة اتفاق مسار الشرق، ما أدى إلى تجميد تنفيذه حتى تاريخ اليوم. وفي يوليو/تموز الماضي، نفّذ المجلس، الذي يقوده محمد الأمين تركا، ناظر (زعيم) قبائل الهدندوة، أول عملية إغلاق لإقليم استمرت أياماً عدة. ويوم الجمعة الماضي، عاد المجلس لينفّذ عملية إغلاق أوسع للإقليم، شملت الطرق البرية والموانئ على ساحل البحر الأحمر، بما في ذلك الميناء الخاص بتصدير النفط السوداني ونفط دولة جنوب السودان. ويخطط المحتجون كذلك لإغلاق مطار بورتسودان ومنافذ الذهب وأكبر أسواق المحاصيل في مدينة القضارف، بحسب تصريحاتهم التي أطلقوها أخيراً.

ولم تتوقف هذه المرة مطالب الزعماء القبليين عند حدّ إلغاء اتفاقية الشرق، بل زادوا عليها مطالب صريحة وواضحة بحلّ حكومة حمدوك، وتشكيل حكومة مدنية بديلة لها، مع إقصاء أحزاب «تحالف الحرية والتغيير» الحاكم عن التشكيل، على أن يتكفل المكون العسكري بتنفيذ تلك المطالب. ويقول المجلس الأعلى لنظارات البجا، إن مطلبهم الرئيسي هو إلغاء اتفاقية مسار شرق السودان الموقعة في جوبا العام الماضي، والتأسيس لمنبر تفاوضي جديد يستوعب كل مكونات إقليم شرق السودان، والتوصل إلى اتفاق يلبي رغبات الشرق في التنمية والمشاركة السياسية العادلة. ويرجح المجلس توسيع مطالبه، خصوصاً طرح حلّ الحكومة المركزية وتشكيل أخرى، إلى عدم إيفاء حكومة حمدوك بوعودها لجهة تنفيذ المطالب نفسها، لأكثر من عام.

على الضفة الأخرى، ينظر كثر إلى الحراك القبلي والجهوي في الشرق، أو في غيره، والانفلاتات الأمنية، كجزء من مخطط شامل لإجهاض الثورة السودانية عامة، والفترة الانتقالية خصوصاً، وهذا ما يمضي مستشار رئيس الوزراء، ياسر سعيد عرمان، إلى تأكيده من خلال تغريدات على «تويتر»، لا يتردد فيها باتهام «فلول النظام البائد» (النظام المخلوع)، كما يسميهم، بالعمل على محاصرة الحكومة بقطع الكهرباء في مروي، شمال السودان، ووقف إنتاج البترول في كردفان، غرب البلاد، والموانئ في الشرق. ويحذّر عرمان مما يُثار عن تخطيط لانقلاب عسكري يستفيد من الواقع الحالي، ويؤكد أن كلّ من يفكر في انقلاب، فإنه يخطئ الحقائق والزمن، ولديه مصاعب في إدراك وقائع سودان اليوم. فالدولة، عند عرمان، ليست هي الدولة «بالسلاح على قفا من يشيل»، والمجتمع محتقن لدرجة الغليان، والإقليم ليس هو الإقليم، من ليبيا إلى الصومال مروراً بإثيوبيا. ويستطرد بقوله: «ثورة ديسمبر والديسمبريون عصيّون على التركيع والتجويع والتخويف والانفلات الأمني، وقطع الطرق والموانئ والبترول».

من جهته، اعتبر المتحدث باسم مجلس السيادة، محمد الفكي سليمان، في آخر تصريحاته، أن الفترة الانتقالية تتعرض للتهديد بواسطة النشاط المتزايد لفلول الحزب المحلول من داخل وخارج أجهزة الدولة، وأن الغرض هو فتح الباب للطامعين والمغامرين في تعديل المعادلة السياسية للفترة الانتقالية والتي صيغت بصعوبة بالغة. وأشار سليمان، إلى أن تعديل المعادلة السياسية من دون حوار، سيفتح الباب أمام احتمالات محفوفة بالمخاطر تضيّع كل الجهد الذي تمّ بذله خلال العامين الماضيين.

ارتداد عن الثورة

ويقول جعفر خضر، رئيس مبادرة الخلاص في مدينة القضارف، شرقي السودان، إنهم على مستوى «المبادرة»، «رصدوا أدلة مادية على تورط عناصر النظام البائد في توتير الأوضاع في الشرق، وإغلاق الطرق»، حيث رصدوا، كما يقول في تصريح لـ«العربي الجديد»، مسؤولين سابقين وطلاباً منسوبين لحزب المؤتمر الوطني المحظور، يقومون بإغلاق الطرق في القضارف، لافتاً إلى أن كل ذلك يتم بتواطؤ المكون العسكري، بهدف زعزعة الاستقرار وخلق اضطراب حكومي، ومن ثم الارتداد عن الثورة ككل، وإعادة الحزب المحظور للسلطة. ويشير خضر إلى وجود أزمة فعلية سببها اتفاق مسار الشرق الذي يقول إنه وفّر مبررات لصبّ الزيت على النار. ويقترح رئيس مبادرة الخلاص، على القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ولجان المقاومة، ملء الفراغات السياسية حتى لا يتسلل عبرها عناصر النظام البائد، وإتاحة فرصة لمشاركة كل القوى السياسية والمجتمعية لوضع حلول لأزمات الإقليم، مع «مخاطبة القضايا الحقيقية لإنسان الشرق من فقر وعطش ونهب لثروات ومقدرات الإقليم»، ويشدد على أن كل ذلك يجب أن يتم بعيداً عن النخبة السياسية.

ولم تعلن حكومة حمدوك بعد موقفاً صريحاً من التطورات الأخيرة في شرق السودان، باستثناء تصريح لوزير رئاسة شؤون مجلس الوزراء، خالد عمر يوسف، أعاد فيه التأكيد على أن حلّ الأزمة في شرق السودان، هو سياسي في المقام الأول. واقرّ يوسف بوجود أخطاء في اتفاق مسار شرق السودان، داعياً مكونات الإقليم لحل الخلافات في ما بينها، وبعد ذلك مع الحكومة لإيجاد حل شامل. لكن يوسف نفسه، وبحسب ما تسرب من أخبار، دخل في مشادة كلامية مع رئيس مجلس السيادة، عبد الفتاح البرهان، أثناء اجتماع حكومي عقد لمناقشة الأزمة، حيث ظهر تباين المواقف بين المكونين العسكري والمدني في إدارة الملف، ومن بين أوجه الخلاف، طبقاً لمصادر «العربي الجديد»، رغبة بعض مكونات «الحرية والتغيير» في تدخل أمني يمنع إغلاق الطرق والموانئ لما فيه من آثار اقتصادية، مع الاحتفاظ للمحتجين بحقهم في التعبير بأشكال أخرى، وهو أمر لا يرغب فيه المكون العسكري حالياً. وبحسب مصادر «العربي الجديد»، فإن مجلسي السيادة والوزراء، قررا تشكيل لجنة مشتركة للذهاب إلى ولاية البحر الأحمر للتفاوض مع الزعامات القبلية، لكن الخطوة تعرضت لنكسة بعد رفض الزعامات لمبدأ التفاوض مع رموز الحكومة المدنية، والتمسك بالتفاوض بالأساس مع المكون العسكري بقيادة البرهان، طبقاً لحديث محمد الأمين ترك، عرّاب الحراك القبلي. ومن اللافت صمت تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير عن التعبير عن موقفه من الأزمة، من دون أن يقدم تبريراً حتى لحالة صمته.

وتخشى الحكومة تلبية طلبات أجسام شرقي السودان، لجهة أن ذلك ربما يغري أجساماً أخرى قبلية وجهوية للسير على درب مجلس نظارات البجا والضغط على الحكومة واستنزافها بالمطالب السياسية، خصوصاً أن بيانات قد صدرت في هذا الصدد عن أجسام في شمال ووسط السودان، وفي منطقة البطانة التي تمتد على عدد من الولايات، وتتفق جميعها في مطلب حل الحكومة الحالية، ما يدخل البلاد في نفق صعب.

ويرى الصحافي والمحلل السياسي، ماهر أبو الجوخ، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن كل ما يجري في شرق السودان ومناطق أخرى، ما هو إلا تهيئة للمسرح في الخرطوم لتنفيذ انقلاب عسكري وإجهاض الفترة الانتقالية وإنجازاتها، موضحاً أن ما يقوم به قادة العصيان في شرق السودان، يدلل تماماً على أن المقصود ليس رفع الظلم عن الإقليم ولا إلغاء الاتفاقية الخاصة به، إنما إلغاء كل منجزات الثورة. ويستشهد أبو الجوخ، بما جاء على لسان محمد الأمين ترك، قبل يومين، ودعوته الصريحة للعسكر للانقلاب على الفترة الانتقالية ومواثيقها الدستورية والقانونية. كما يلفت إلى أن ترك نفسه تحدث عن تفاصيل دارت داخل اجتماع مجلس الأمن والدفاع، ولا مجال لتفسير كيفية حصوله على تلك المعلومات، إلا بوجود تنسيق بينه وبين جهات داخل السلطة، خاب ظنها من قبل بالانقلاب على الثورة لأكثر من مرة. ويشدّد أبو الجوخ على أن الثورة السودانية عصية على التغيير، مشيراً إلى أن إلغاء الاتفاق الخاص بشرق السودان، يعني إلغاء كل اتفاقيات السلام في السودان، ومن زاوية أوسع إلغاء السلام والعودة للحرب، وهذا ما تريده الدولة العميقة وذيولها، حسب قوله. وللسفير إدريس سليمان، القيادي في حزب المؤتمر الشعبي، رأي مختلف، يحمّل فيه مسؤولية ما يحدث للحكومة، التي يقول إنها تتجاهل الأحداث، على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر. ويوضح لـ«العربي الجديد»، أن الوضع لا يحتمل أكثر، لا سيما مع الاستقطاب القبلي والأطماع الإقليمية والدولية في المنطقة، وإذا لم تتدخل الحكومة بالاستماع للمحتجين وتلبية مطالبهم، فإن الأمر سيكون مفتوحاً على كل الاحتمالات، بما في ذلك الانقلاب العسكري أو الحرب الأهلية، أو الفوضى العامة، أو إعلان الانفصال. ويشير إلى أن قوى إقليمية ودولية كثيرة لديها مصالح وأطماع في منطقة البحر الأحمر، مثل إسرائيل والإمارات، وجيران السودان الغربيين والبعيدين والدول العظمى.

تعد البجا من أكبر المجموعات العرقية في الإقليم (Getty)

اصبحت مطالب الزعماء القبليين تشمل حل حكومة حمدوك

يلتزم تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير» الصمت

خاص

المقاومة أفشلت ربط الإعمار بالصفقة
جبارين: اتصالات تبادل الأسرى لم تنقطع

شدد مسؤول ملف الأسرى في «حماس» زاهر جبارين، على رفض الحركة اجراء مفاوضات مباشرة مع الاحتلال حول الاسرى المحتجزين في غزة

غزة ـ **ضياء خليل**

أكد عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، مسؤول ملف الأسرى فيها، زاهر جبارين، أنّ أسرى «العدو الصهيوني» الذين تحتجزهم «كتائب القسام»، الذراع العسكرية للحركة، لن يُطلق سراحهم من دون أنّ يدفع الاحتلال الإسرائيلي ثمناً مقابلهم، مشدداً على أنّ الأسرى لدى «الكتائب» لن يعودوا إلى أهاليهم قبل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين من سجون الاحتلال. وقال جبارين، في مقابلة مع «العربي الجديد»، إنّ الاحتلال يُماطل في ملف التبادل ولا يريد أنّ يعيد أسراه من القطاع، ولا يزال غير مستعد لدفع ثمن حريتهم. غير أنه شدد على أنّ الاحتلال الإسرائيلي سيدفع الثمن الذي تريده المقاومة آجلاً أم عاجلاً. وتحتجز «كتائب القسام» أربعة إسرائيليين، بينهم جنديان أسرتهما خلال عمليات عسكرية خلال الحرب الثالثة على غزة صيف عام 2014، وأخران دخلا إلى القطاع في ظروف مختلفة. وتعتبر إسرائيل جثمانيهما لدى «حماس» قتيلين، فيما ترفض الحركة التعليق على ذلك، وتتعامل مع الملف بسرية تامة.

الكرة بملعب إسرائيل

ولفت جبارين إلى أنّ الاتصالات مع الوسطاء مستمرة حول ملف الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في غزة، ولم تنقطع، وقد أبلغت «حماس» الوسطاء بجميع طلباتها للوصول إلى صفقة تبادل، وأنّ الكرة الآن في الملعب الإسرائيلي، بعد أنْ نُقلت له طلبات المقاومة وشروطها للمضي في الصفقة. وأوضح أنّ الاحتلال الإسرائيلي أدرك أنّ ربط ملف إعادة الأسرى لدى «كتائب القسام» بملف رفع الحصار وإعادة إعمار قطاع غزة غير ممكن، (فالأسرى الإسرائيليون يُقابلهم أسرى فلسطينيون تختارهم المقاومة)، وأوضح أنّ الاحتلال الإسرائيلي حاول ربط ملف الأسرى لدى «حماس» بالإعمار والمساعدات الإنسانية والحصار في الفترة الأخيرة، لكن المقاومة استطاعت كسر هذا الربط ورفضته، وأبلغت جميع الوسطاء بأنّ أسرى الاحتلال يُقابلهم أسرى فلسطينيون.

وعقب الحرب الرابعة على القطاع التي توقفت في 21 مايو/أيار الماضي، ربط الاحتلال الإسرائيلي بين إعادة إعمار غزة وإدخال الأموال والمساعدات إليها بملف الجنود الإسرائيليين المحتجزين لدى «حماس»، لكن الحركة أعلنت رفضها هذا الربط وعملت على تفكيكه، وقد نجحت في تجاوز الأمر، كما أبلغت الإسرائيلي وكأنه لم يكن، في ظل إدخال مواد البناء والسماح بحركة الاستيراد بشكل طبيعي من دون القيود التي وضعت عقب الحرب.

وشدد جبارين على رفض حركته إجراء مفاوضات مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي حول الأسرى المحتجزين في غزة، مؤكداً أنّ حل الملف يتم بمفاوضات غير مباشرة وإطلاق سراح الأسرى من دون أي «فيتو» لا على التهمة ولا الانتماء ولا المنطقة والحكم (مدة الاعتقال)، إضافة لضمانات بعدم الإخلال بشروط الصفقة، حتى لا يعاد اعتقال أسرى بعد الإفراج عنهم، كما حدث في صفقة «وفاء الأحرار» في الضفة الغربية.

أسرى «صفقة الأحرار»

وأكدّ إصرار «حماس» على الإفراج عن الأسرى المعاد اعتقالهم عقب تحررهم في صفقة «وفاء الأحرار» من دون قيد أو شرط، وعددهم 60 أسيراً من الضفة الغربية، وهم ضمن 1027 أسيراً وأسيرة أطلق سراحهم مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في عام 2011. وأوضح عضو المكتب السياسي لحماس أن حركته تسعى لصفقة تبادل شاملة، وتتطلع لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال الإسرائيلي، لكن الشكل والطريقة، إذا أسهمت في تحقيق هدف الحركة في إطلاق سراح الأسرى وبالسرعة المطلوبة، فلا مشكلة إن كانت شاملة أو على مراحل. وبيّن أنّ ما يعيق عقد صفقة تبادل هو «تردد العدو الصهيوني وعدم جهوزيته لاتخاذ القرار بعقدها»، مؤكداً أنّ الأسرى لدى «كتائب القسام» لن يُطلق سراحهم من دون أن يدفع الاحتلال ثمن ذلك. وعن الأسرى الستة الذين تحرروا من سجن جلبوع وأعيد اعتقالهم، وتعهدت «كتائب القسام» بضمهم إلى صفقة التبادل المقبلة، فقد أكدّ جبارين أنّ «قيادة المقاومة تعمل من أجل إتمام صفقة تبادل مشرّفة يكون الأسرى الستة من ضمن المفرج عنهم».

وكان الناطق العسكري لـ«كتائب القسام»، أبو عبيدة، قد وعد، السبت الماضي، أسرى «نفق الحرية» الستة الذين أعيد اعتقالهم من قبل الاحتلال بأنّ أي صفقة تبادل أسرى مقبلة لن تتم إلا بتحريرهم. وقال أبو عبيدة، في كلمة مصورة ومقتضبة ركزت على ملف الأسرى: «إذا كان أبطال نفق الحرية حرروا أنفسهم هذه المرة من تحت الأرض، فإننا نعدهم ونعد أسرانا الأحرار بأنهم سيتحررون قريباً بإذن الله من فوق الأرض».

جبارين: حماس أبلغت الوسطاء بطلباتها للوصول لصفقة تبادل

جبارين: مصرون على الإفراج عن أسرى «وفاء الأحرار»

جبارين: الاحتلال يماطل في ملف التبادل (العربي الجديد)

شرق غرب

القوات الأميركية القتالية تستعد لمغادرة العراق

قال مسؤول عسكري عراقي في بغداد، أمس الإثنين، إن الدفعة الأولى من القوات الأميركية القتالية التي جرى الاتفاق على بدء انسحابها، ستغادر العراق خلال أيام من الآن، لافتاً إلى أنه تُجرى حالياً تحضيرات من قبل القوات الأميركية في هذا الخصوص، على أمل تنفيذ اتفاق تقليص القدرات القتالية في قاعدتي حرير وعين الأسد قبل نهاية الشهر الحالي.

(العربي الجديد)

كازاخستان: 5 قتلى بتبادل نار مع الشرطة

قُتل خمسة أشخاص، بينهم شرطيان، أمس الاثنين، في ألماتي أكبر مدن كازاخستان، في إطلاق نار شمل رجلاً وعناصر شرطة ومأموري محكمة. ونقلت وكالات أنباء روسية عن الشرطة قولها إن إطلاق النار بدأ حين حضر مأمورو المحكمة لإنفاذ إشعار طرد، مشيرة إلى أنه تمّ توقيف مطلق النار.

(فرانس برس)

لبنان: حكومة ميقاتي تنال الثقة

بعد جلسة نيابية مطولة، برئاسة رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري في قصر الأونيسكو في بيروت، لمناقشة البيان الوزاري، تم، أمس الإثنين، منح الثقة لحكومة نجيب ميقاتي (الصورة). ونالت الحكومة الرابعة في عهد رئيس الجمهورية ميشال عون الثقة، من الكتل الكبيرة، عدا «تكتل الجمهورية القوية»، الذي يمثل حزب «القوات اللبنانية»، وتعهّد ميقاتي، خلال الجلسة، باستئناف التفاوض الفوري مع صندوق النقد الدولي للوصول إلى اتفاق على خطة دعم من الصندوق تعتمد برنامجاً إنقاذياً للبنان.

(العربي الجديد)

موعد جديد للاستجواب دياب بانفجار المرفأ

حدد المحقق العدلي بانفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، أمس الاثنين، موعداً جديداً لجلسة استجواب رئيس الحكومة الأسبق حسان دياب في الرابع من أكتوبر/تشرين الأول المقبل على أن يُصار إلى تبليغه لصقاً. وكان من المفترض أن يمثل دياب أمس أمام البيطار لاستجوابه كمدعى عليه بجرم «الإهمال والتقصير والتسبب في وفاة وإيذاء مئات الأشخاص» في انفجار مرفأ بيروت، لكنه غادر إلى أميركا قبيل موعد الجلسة مستغلاً عدم صدور قرار منع سفر بحقه.

(العربي الجديد)

ماكرون يطلب «الصفح» من الحركيين الجزائريين

طلب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الاثنين، «الصفح» من الحركيين الجزائريين الذين قاتلوا في صفوف الجيش الفرنسي خلال احتلال الجزائر، معلناً إقرار قانون «تعويض» قريباً. ويشكل هذا الإعلان غير المسبوق خروجاً عن الموقف المبهم المعتمد منذ 60 سنة، الذي راوح بين دعم الحركيين وعدم الحديث صراحة عن أشياء خاصة بهم تجنباً لإغضاب الجزائر. وأكد ماكرون أن «شرف الحركيين يجب أن يحفر في الذاكرة الوطنية».

(فرانس برس)

خاص

«النجم الساطع» تكشف تفعيل الصفقة التسليحية بين مصر وإيطاليا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

انتهت قبل أيام مناورات «النجم الساطع» في مصر بمشاركة 20 دولة، على رأسها الولايات المتحدة. وأعلنت وزارة الدفاع المصرية، في بيان، أن المشاركة هذا العام «أظهرت معنى تنوع التسليح إلى جانب السلاح الأميركي»، كاشفة عن اشتراك أسلحة روسية وفرنسية، مثل مروحية «كاموف 52» وطائرات «ميراج 2000»، في مناورة واحدة مشتركة. واعتبرت أن هذا الأمر يقدم صورة عملية لمدى مهارة المقاتل المصري، الذي نجح في استيعاب أصعب تكنولوجيا التسليح، وتمكن من الدمج بين المدارس القتالية المختلفة «ليخلق حالة استثنائية على مستوى العالم، ويعكس التوازن الدولي الذي تحققه قواتنا المسلحة من انفتاحها على مختلف المصادر، بما يحقق استقلال قرارها».

إلا أنه لم يتم الكشف رسمياً عن مستجد آخر شهدته المناورة، وأظهرته بعض مقاطع الفيديو والصور التي نشرتها واشنطن، يتمثل في مشاركة مروحيات جديدة من طراز «أغوستا ويستلاند 139» المعدلة، من إنتاج شركة «ليوناردو» الإيطالية، في المناورات، في أول استخدام علني لها، وهو ما يدل على إنجاز قسم كبير من الصفقة التي كانت قد بدأت مصر وإيطاليا بتنفيذها في بين البلدين، والتي قد يصل إجماليها إلى 11 مليار يورو، على خلفية رغبة القاهرة في تجاوز الأزمة المتواصلة مع روما، بسبب عدم الكشف عن مرتكبي حادث خطف وقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني في مطلع 2016، والمماطلة في تقديم المسؤولين المتهمين للعدالة.

وقالت مصادر مطلعة، لـ«العربي الجديد»، إن شركة «ليوناردو» سلمت مصر بالفعل، على ثلاث دفعات، «أكثر من» 15 مروحية من إجمالي 32 تم الاتفاق على توريدها من طرازي «أغوستا ويستلاند 149 و139» و149 المعدلة، وذلك بعدما كان من الشائع في روما والقاهرة أنه لم يتم تسليم تلك الطلبية حتى الآن، علماً أن العقد كان قد تم توقيعه في العام 2019. وأضافت المصادر أن باقي المروحيات ستصل إلى القاهرة تباعاً أتية من ميلان، كما يتم على مدار العام إرسال بعثات تدريبية لتأهيل الطيارين المصريين على التحليق بتلك المروحيات للأغراض العسكرية والأنشطة الإسعافية الخاصة بإخلاء الجرحى والضحايا، وهو النشاط الذي استُخدمت فيه هذه المروحيات في المناورات الأخيرة.

وذكرت المصادر أن الصفقة تضم أيضاً 24 مروحية تدريب من صنع الشركة نفسها، وذلك كله بقيمة إجمالية تتجاوز 870 مليون يورو، فضلاً عن احتمال زيادة عدد مروحيات الميدان المطلوبة إلى 36 في موعد لاحق. وأشارت المصادر إلى أن زيادة عدد المروحيات لدى الجيش المصري باتت ضرورية، لأسباب تتعلق بخطط التدخل السريع المحتمل في سيناء وليبيا وحوض البحر المتوسط، وكذلك للاستفادة من السفن الحاملة للمروحيات الجديدة، وعلى رأسها جمال عبد الناصر وأنور السادات من طراز «ميسترال» فرنسية الصنع.

وسبق أن كشف تقرير سري، أطلعت «العربي الجديد» على نسخة منه، أن قسماً كبيراً من تمويل صفقة التسليح الإيطالية يعود إلى اتفاقية قرض موقعة بين وزارة الدفاع المصرية وهيئة تنمية الصادرات الإيطالية «SACE» ومجموعة البنوك ومؤسسات التمويل الإيطالية، لتمويل جزء من صفقة التسليح الإيطالية، ببلغ 500 مليون يورو، أي ما يعادل أقل بقليل من نصف القيمة الإجمالية للمرحلة الأولى من صفقة التسليح، والتي تبلغ 1,1 مليار دولار بالفعل إلى مصر.

وما زالت الصفقة تشمل 4 قطع «كورفيت» (فرقاطة صغيرة سريعة ذات كلفة تشغيل اقتصادية وتصلح للمعارك البحرية الصغيرة والتصدي للغواصات وحمل الطوربيدات)، ونحو 22 من الملاتشات (الزوراق) الهجومية، مع تجهيز جميع القطع الصغيرة بمنظومة حرب إلكترونية وإدارات وأجهزة حديثة للاستشعار عن بعد، وتوفير مدربين لتمرين الضباط المصريين على استخدام بعض المميزات التي ستكون جديدة على البحرية المصرية. والألفت أن تعقد ملف ريجيني، واقتراب بدء المحاكمة الغيابية للضباط الأربعة المتهمين، وكذلك متابعة الإيطاليين بصفة خاصة، والأوروبيين بصفة عامة، لقضية الباحث باتريك جورج زكي، لم تمنع الحكومة والشركات الإيطالية من المضي قدماً في تنفيذ صفقة التسليح.

وفي يناير/ كانون الثاني الماضي، أشعرت السفارة المصرية في روما بوجوب القيام بتحركات سياسية واستخباراتية واقتصادية عالية المستوى وسريعة، بسبب رصدها تصاعداً في الخطاب النيابي والسياسي والإعلامي المعارض في إيطاليا، سعياً لإلحاق مصر بكل من السعودية والإمارات في تطبيق القانون المحلي رقم 185 لسنة 1990، الذي يمنع توريد أسلحة إيطالية الصنع إلى الدول التي تنتهك حقوق الإنسان.

واشترت مصر من إيطاليا أسلحة بمبلغ مليار و944 مليون يورو منذ مقتل ريجيني، منها 991 مليوناً في 2020، والذي يعتبر الرقم الأضخم في تاريخ العلاقات العسكرية بين البلدين.

زيادة عدد المروحيات تأتي للاستفادة من السفن الجديدة (Getty)

سلمت «ليوناردو» مصر 15 مروحية «أغوستا ويستلاند»

مصر

تحذيرات للنواب من تعديل قانون الإيجارات القديمة

لن تشهد عودة البرلمان المصري للانعقاد على ما يبدو، مناقشة قانون الإيجارات القديمة، وهو ملف تواصل الحكومة والبرلمان تأجيله

القاهرة ـ **العربي الجديد**

استبعد عضوان في لجنتي الإسكان والإدارة المحلية بمجلس النواب المصري مناقشة أي تعديلات مقترحة على قانون الإيجارات القديمة، مع عودة البرلمان للانعقاد في الأسبوع الأول من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، في ضوء معاناة المصريين من ظروف اقتصادية صعبة، يصاحبها ارتفاع في أسعار الوحدات السكنية، ومن ثم صعوبة تعديل القانون الذي يمس أوضاع نحو 20 مليون شخص، وفقاً لإحصائيات رسمية. وفي حديث خاص مع «العربي الجديد»، أفاد المصدران بأن أغلب النواب تلقوا رسائل غاضبة من الناخبين في دوائرهم، عقب تواتر أنباء عن شروع البرلمان في مناقشة تعديل قانون الإيجارات القديمة، تتضمن تحذيرات من المساس بعقد الإيجار القائم بين المالك والمستأجر، أو محاولة تحريره خلال مدة زمنية محددة، لصعوبة حصول المستأجرين على وحدات سكنية بديلة.

وقال المصدران إن نحو 9 ملايين وحدة سكنية تخضع لأحكام قانون الإيجارات القديمة في مصر، منها قرابة 8 ملايين ونصف المليون وحدة في حوزة المستأجرين. وأوضح المصدران أن الإشكالية تتمثل في الغلبة العددية للمستأجرين، وما تشكّله من قوة ضغط على أعضاء البرلمان، جرّاء تمسكهم الشديد بالمناطق والأحياء التي يعيشون فيها. وأشار المصدران إلى أن هناك اتجاهاً لدى الأغلبية في البرلمان، بغرفتيه النواب والشيوخ، حيال عدم مناقشة تعديلات القانون خلال دور الانعقاد السنوي المقبل (2021-2022)، وإرجاء هذا الملف إلى حين إعداد الحكومة مشروعاً متكاملاً بشأن القانون، خصوصاً أن الأخيرة تتصدر قائمة المتضررين من تعديله، كون الغالبية العظمى من مكاتب وزارة التموين ومأموريات الضرائب في المحافظات تخضع لأحكامه. ولفت المصدران إلى أن تحرير عقود الوحدات الإدارية الحكومية يجب أن يسبق مناقشة تحرير الوحدات السكنية للمواطنين، وإعطاء مهلة زمنية لتوفيق أوضاعها، وتوفير الموازنات اللازمة لشراء مقرات بديلة لها، فضلاً عن مراعاة التباين في مدة تحرير العقد، ونسبة الزيادة المقررة على القيمة الإيجارية بين الوحدات السكنية من جانب، والإدارية والتجارية من جانب آخر. ولم يتلق حزب «مستقبل وطن»، الذي يتمتع بالأغلبية في البرلمان، تعليمات مباشرة بإزاء تعديل القانون. لكن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي كان قد صرّح في 14 أغسطس/ آب الماضي، بأن حلّ أزمة قانون الإيجارات القديمة يتمثل في العمل على تكثيف المعروض من الوحدات السكنية.

وكان مصدر برلماني مطلع قد أوضح لـ«العربي الجديد»، في وقت سابق، أن «مجلس النواب السابق نأى بنفسه عن التعرض لأزمة الإيجارات القديمة على مدى خمس سنوات، لأن تعديل القانون يواجه رفضاً شعبياً، بوصفه يُعرّض شريحة المستأجرين للضرر بصورة أكبر، نتيجة سحب الوحدات السكنية منها لصالح المالكين، من دون توفير بدائل لها، وذلك في مدة زمنية أقصاها 10 سنوات لتحرير العقد».

ولم تنجح محاولات حثيثة من بعض النواب في تمرير تعديلات قانون الإيجارات القديمة منذ يناير/ كانون الثاني 2016، ومنها مشروع مقدّم من 115 نائباً يقضي بتحرير عقود الإيجار نهائياً خلال 10 سنوات، مع فرض زيادة سنوية متصاعدة للقيمة الإيجارية تصل إلى المثل بعد انقضاء المدة المحددة. كما تقدم 60 نائباً، في فبراير/ شباط الماضي، بتعديلات على ست مواد في القانون، بغرض إخلاء الوحدة المؤجرة في حال غلقها لمدة ثلاث سنوات لغير غرض السفر، أو مرور المدة نفسها على استخراج ترخيص بناء جديد باسم المستأجر أو زوجته أو أولاده القصر، أو حصول المستأجر أو زوجته على وحدة سكنية في برامج الإسكان الاجتماعي، وإنشاء صندوق لدعم المستأجرين غير القادرين.

وكانت المحكمة الدستورية العليا في مصر قد قضت في عام 2018، بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة 18 من قانون تأجير وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم 136 لسنة 1981، التي تنص على أنه «لا يجوز للمُؤجَر أن يطلب إخلاء المكان، ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد، ليشمل ذلك عقود الأماكن المؤجرة للأشخاص الاعتبارية، لاستعمالها في غير غرض السكن».

ويحذر خبراء في مجال العقارات البرلمان المصري من تمرير تشريعات تضرب استقرار المجتمع والعلاقات بين أفراده ومصالحهم، على غرار قانون الإيجارات القديمة، باعتبار أن تحرير العلاقة الإيجارية سيكون على حساب طبقات مطحونة، تضررت كثيراً من قرار تحرير سعر صرف الجنيه وما رافقه من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية والخدمات العامة.

نحو 9 ملايين وحدة سكنية تخضع لقانون الإيجارات القديم

قضية

بعد سبع سنوات على اجتياحهم صنعاء، يعمل الحوثيون بدأب من أجل إعادة نقل الحرب إلى الجبهات الجنوبية، بالتزامن مع بدء حراك سياسي متجدد بهدف فرض الحلّ السلمي ووقف النزيف

7 سنوات على انقلاب الحوثيين

شهية مفتوحة لإدامة الحرب... والبوصلة تتجه جنوباً

زكريا الكمالي

مع حلول الذكرى السابعة لاجتياح العاصمة اليمنية صنعاء، تبدو جماعة الحوثيين مصممة على واد تحركات المبعوث الأممي الجديد هانس غروندبرغ الهادفة لمحاولة تحريك العملية السياسية ووضع حد للحرب المدمرة التي أنهكت اليمنيين في مهدها، وذلك من خلال توجيه بوصلة الحرب مجدداً نحو مدن جنوبية دُحرت منها قبل سنوات، وكأنها تريد إعادة عقارب الزمن إلى الوراء.

الجماعة التي سيطرت في عام 2014 على محافظة عمران، البوابة الشمالية للعاصمة، عادت وحاصرت صنعاء لعدة أسابيع، قبل اجتياحها في 21 سبتمبر/أيلول 2014، وذلك بتسهيل كبير من قوات موالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي قتلته في 4 ديسمبر/كانون الأول 2017. ظاهرياً رفعت الجماعة يومها مطلب «الشراكة في السلطة» لكنها فعلياً كانت تريد «السيطرة المطلقة»، وهو ما اتضح سريعاً إذ عمدت إلى تعطيل كل محاولات التفاهم معها سياسياً ونقض الاتفاقات وصولاً إلى فرض إقامة جبرية على الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في 20 يناير/كانون الثاني 2015. وهدفت من ذلك إلى تنفيذ مطالبها المتمثلة بتعيين قيادي موال للجماعة بمنصب نائب رئيس الجمهورية، لكن المفاجأة حدثت عندما أعلن هادي استقالته من رئاسة البلاد وكذلك فعل رئيس الحكومة في ذلك الحين خالد بحاح. بعدها تصاعدت الأمور عقب تمكن هادي من الهروب والتوجه إلى عدن في 21 فبراير/شباط 2015 ليعلنها عاصمة مؤقتة متراجعاً عن الاستقالة، قبل أن يبدأ الحوثيون هجوماً على عدن، خصوصاً قصر معاشيق الرئاسي في 25 مارس/آذار 2015، ويضطر هادي للهروب مجدداً، لكن هذه المرة إلى خارج البلاد. وافتُتحت بذلك صفحة جديدة من الحرب بإعلان السعودية التدخل عسكرياً في اليمن، تحت ما سُمي بـ«عاصفة الحزم» التي شارك فيها تحالف عسكري كانت أولى وأبرز ثماره حتى الآن دحر الحوثيين من عدن منتصف يوليو/تموز 2015.

ومنذ دحرها من عدن ومدن الجنوب منتصف 2015، اكتفت جماعة الحوثيين بالتموضع في محافظات الشمال اليمني ذات الكثافة السكانية الأبرز، لكن التشرذم الذي يسيطر على معسكر الشرعية المناهض لها، والإمكانيات التسليحية النوعية التي توفرت لها بدعم إيراني، جعلت طموحها يتجدد بشكل أكبر لاتهام كل من البلاد. وهو ما عبّر عنه زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، بشكل صريح، مطلع سبتمبر/أيلول الحالي. تسعى جماعة الحوثيين لفرض أمر واقع على كافة المدن اليمنية كما صنعت عقب اجتياح صنعاء في 21 سبتمبر 2014. وخلال الأيام الماضية، لجأت للمرة الأولى للكشف عن مكاسب ميدانية في مأرب، بأثر رجعي، بعضها يعود إلى مطلع العام 2020، عندما أعلنت سيطرتها على مديريتي مدغل ومجزر، بذات الطريقة التي فعلت بإعلان السيطرة على مديريتي رحبة وماهلية. في الذكرى السابعة لاجتياح صنعاء، والتي تصادف اليوم الثلاثاء، يتم تتبع مصير التحركات الحوثية الجديدة نحو مدن الجنوب والسيناريوهات المتوقعة، كيف استمر الانقلاب الحوثي 7 سنوات ومن السبب في ذلك، وكيف أصبحت صنعاء أرضاً للخوف ومحرومة من أي نشاط سياسي أو دبلوماسي، بعد أن كانت عاصمة لكل اليمنيين؟

تدشين مرحلة دموية

بعد مرحلة تحولها النوعي ونقلها من أقاصي الشمال اليمني إلى قلب العاصمة صنعاء، باتت جماعة الحوثيين تنظر إلى سبتمبر باعتباره شهر الفتوحات والانتصارات العسكرية داخل مدن اليمن أو على الأراضي السعودية. تقوم الجماعة بالتحضير للاحتفاء بذكرى ما تصفها بـ«ثورة 21 سبتمبر»، منذ وقت مبكر، وما إن يقترب موعد ذكرى اجتياح صنعاء، حتى تبدأ باستعراض القوة عبر هجمات مكثفة في العمق السعودي، أو التمدد في مناطق يمنية جديدة، في خطوة تعكس نزعتهم لمزيد من العنف، وفقاً لخبراء.

على الأرض، ورغم احتفاظها بمواقعها المطلة على مديرية لودر التابعة لمحافظة أبين طيلة السنوات الماضية، إلا أن جماعة الحوثيين تحاشت الدخول في أي تصعيد حقيقي نحو مدن الجنوب اليمني، حتى جاءت التغييرات التي حدثت في خريطة السيطرة والنفوذ بمحافظة البيضاء مطلع سبتمبر الحالي لترسم توجهات جديدة للجماعة. وخلال الأسبوعين الماضيين، أعلن الحوثيون رسمياً السيطرة على مديريتين في البيضاء واربع مديريات جنوبي مأرب وغربها، رغم أن المكاسب التي تم الإفصاح عنها في مأرب كانت بأثر رجعي وتحققت قبل نحو عام.

بناء على ذلك، شنت الجماعة هجمات مزدوجة لتهديد أبين بالسيطرة على منطقة الحلل والتوغل صوب منحدر ثرة، الشاهق المطل على مديرية لودر، فضلاً عن هجمات على مكيراس، مجبرة المقاومة على التراجع. وفي اتجاه شبوة، بدأ الحوثيون، بتحقيق اختراقات نحو مديرية بيحان، التي تبدو الهدف الرئيسي للجماعة، بهدف تضييق الخناق على منابع النفط والغاز في مأرب. وحول هذه التحركات، ترى مصادر عسكرية ومحلية في أحاديث لـ«العربي الجديد»، أن جماعة الحوثيين تسعى إلى إبقاء محافظة أبين تحت تهديداتها وعدم المغامرة في اجتياحها، خلافاً لدبرية بيحان في شبوة، والتي تتميز بموقع استراتيجي، يمنح المسيطر عليها قدرة تهديد منابع النفط والغاز في مأرب وشبوة.

وخلافاً لهذه التطورات التي سفكت المزيد من دماء اليمنيين، وتسببت بموجة نزوح لمئات الأسر من مديريات رحبة، جنوبي مأرب والصومعة والحازمية في البيضاء، كانت جماعة الحوثيين تحتفل بذكرى الانقلاب هذا العام بطريقة مغايرة أيضاً. نفّذت الجماعة أكبر عملية إعدام جماعي طاولت تسعة مواطنين، بتهمة التخابر مع التحالف السعودي ومساعدة الطيران الحربي على استهداف القيادي البارز، صالح الصماد في مدينة الحديدة في 19 إبريل/نيسان 2018.

قوبلت عملية الإعدام الحوثية باستهجان محلي وإقليمي ودولي واسع، ووفقاً لخبراء، فإن تنفيذ تلك العملية لم يكن دافعه اختراقات نحو مديرية بيحان، التي تبدو الهدف الرئيسي للجماعة، بهدف تضييق الخناق على منابع النفط والغاز في مأرب. وحول هذه التحركات، ترى مصادر عسكرية ومحلية في أحاديث لـ«العربي الجديد»، أن جماعة الحوثيين تسعى إلى إبقاء محافظة أبين تحت تهديداتها وعدم المغامرة في اجتياحها، خلافاً لدبرية بيحان في شبوة، والتي تتميز بموقع استراتيجي، يمنح المسيطر عليها قدرة تهديد منابع النفط والغاز في مأرب وشبوة.

وخلافاً لهذه التطورات التي سفكت المزيد من دماء اليمنيين، وتسببت بموجة نزوح لمئات الأسر من مديريات رحبة، جنوبي مأرب والصومعة والحازمية في البيضاء، كانت جماعة الحوثيين تحتفل بذكرى الانقلاب هذا العام بطريقة مغايرة أيضاً. نفّذت الجماعة أكبر عملية إعدام جماعي طاولت تسعة مواطنين، بتهمة التخابر مع التحالف السعودي ومساعدة الطيران الحربي على استهداف القيادي البارز، صالح الصماد في مدينة الحديدة في 19 إبريل/نيسان 2018.

قوبلت عملية الإعدام الحوثية باستهجان محلي وإقليمي ودولي واسع، ووفقاً لخبراء، فإن تنفيذ تلك العملية لم يكن دافعه اختراقات نحو مديرية بيحان، التي تبدو الهدف الرئيسي للجماعة، بهدف تضييق الخناق على منابع النفط والغاز في مأرب. وحول هذه التحركات، ترى مصادر عسكرية ومحلية في أحاديث لـ«العربي الجديد»، أن جماعة الحوثيين تسعى إلى إبقاء محافظة أبين تحت تهديداتها وعدم المغامرة في اجتياحها، خلافاً لدبرية بيحان في شبوة، والتي تتميز بموقع استراتيجي، يمنح المسيطر عليها قدرة تهديد منابع النفط والغاز في مأرب وشبوة.

وخلافاً لهذه التطورات التي سفكت المزيد من دماء اليمنيين، وتسببت بموجة نزوح لمئات الأسر من مديريات رحبة، جنوبي مأرب والصومعة والحازمية في البيضاء، كانت جماعة الحوثيين تحتفل بذكرى الانقلاب هذا العام بطريقة مغايرة أيضاً. نفّذت الجماعة أكبر عملية إعدام جماعي طاولت تسعة مواطنين، بتهمة التخابر مع التحالف السعودي ومساعدة الطيران الحربي على استهداف القيادي البارز، صالح الصماد في مدينة الحديدة في 19 إبريل/نيسان 2018.

قوبلت عملية الإعدام الحوثية باستهجان محلي وإقليمي ودولي واسع، ووفقاً لخبراء، فإن تنفيذ تلك العملية لم يكن دافعه اختراقات نحو مديرية بيحان، التي تبدو الهدف الرئيسي للجماعة، بهدف تضييق الخناق على منابع النفط والغاز في مأرب. وحول هذه التحركات، ترى مصادر عسكرية ومحلية في أحاديث لـ«العربي الجديد»، أن جماعة الحوثيين تسعى إلى إبقاء محافظة أبين تحت تهديداتها وعدم المغامرة في اجتياحها، خلافاً لدبرية بيحان في شبوة، والتي تتميز بموقع استراتيجي، يمنح

سيطر الحوثيون على العاصمة في مارس 2015 (محمد حمود/Getty)

> اعدم الحوثيون 9 أشخاص أخيراً بتهمة اغتيال الصماد
>
> حققت الشرعية مكاسب مهمة ميدانياً والجيش لم يفقد ميزة التقدم

الحاسة الإنسانية بالأرقام

أفاد برنامج الامم المتحدة الانمائي، يوم الخميس الماضي، بأن رقعة الفقر اتسعت في أوساط السكان اليمنيين عقب الحرب وانتقلت من 47 في المائة في عام 2014، الى أكثر من 75 في المائة واخر عام 2020. وذكر ان 79 في المائة من سكان اليمن يُصنفون بانهم دخت خط الفقر و65 في المائة يصنفون بانهم فقراء جداً». وافاد البرنامج بان 11,9 مليون يمني يتلقون مساعدات غذائية عاجلة من الامم المتحدة منهم 1,2 يحصلون على مساعدات نقدية.

دعم مصري للحل السياسي

اكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، امس الاثنين، دعم بلاده، للتوصل لحل سياسي للازمة اليمنية. وجاء ذلك خلال لقائه وزير الدفاع اليمني محمد المقدشي، في القاهرة، حسبما افاد بيان للرئاسة المصرية.

وشدّد السيسي على ان الحل يجب ان «يحقق استقرار اليمن ووحدة واستقلال اراضيه». بدوره، اعرب وزير الدفاع اليمني عن «تطلع بلاده لاستمرار مصر في دعم الجهود السياسية الهادفة لاحتواء الوضع وانهاء الازمة الانسانية».

وسيلة لإنهاء الانقلاب سوى التشبث بما يطلق عليها بـ«المرجعيات الثلاث»، وهي القرار الأممي 2216 والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، التي تعتبرها الحكومة اليمنية أساس أي حل مرتقب بما يضمن إنهاء الانقلاب الحوثي وعودة عبدربه منصور هادي رئيساً لكل اليمن باعتراف جميع الأطراف، ولو لفترة زمنية معينة.

هذه الفرصة الأخيرة لن تكون سهلة التحقق في ظل الرفض الحوثي المطلق لتلك المرجعيات، ووفقاً لخبراء، فإن الشروط المسبقة التي ترفعها كافة الأطراف، ليست سوى شماعة، الهدف منها إطالة أمد الحرب أطول فترة ممكنة، خصوصاً المليشيات الحاكمة التي تحولت إلى سلطات أمر واقع شمالاً وجنوباً وغرباً، وباتت الحرب بالنسبة لها، مصدراً مهماً للثروة والنفوذ.

وعلى الرغم من الانتكاسات المتتالية للقوات الحكومية وانقطاع رواتب الجيش الوطني لفترات تزيد عن نصف عام، إلا أن خبراء في الشأن العسكري، يعتقدون أن فرصة الحسم وهزيمة الانقلاب الحوثي ما زالت ممكنة. وحول هذا الاعتقاد، يرى الصحافي اليمني المقيم في مدينة مأرب، عدنان الجبرني، أن الجيش الوطني لم يفقد أي ميزة من المزايا التي كانت سبباً في التقدم خلال عامي 2016 و2017 تحديداً، لافتاً إلى أن المتغير هو الجمود ونقص الإمكانات بسبب تشتت قرار الحكومة، إثر ما حصل في عدن وتشكل «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي، ومشاكله المتكررة بعدن. ويقول في حديث مع «العربي الجديد»، إن «العنصر البشري الموطر ضمن الجيش الوطني ما يزال في مستوى كبير ويخوض المعارك ببسالة وتنظيم جيد قياساً بالإمكانيات الحالية، والإسناد الشعبي يرتفع، خصوصاً مع زيادة منسوب التسلط الحوثي والقمع والتجويع والممارسات الطائفية»، وفيما يشير إلى أن اتفاق الرياض كان كفيلاً بإنعاش المعادلة ضد الحوثي، يذكّر الجبرني أن فشل تنفيذه، حتى الآن، ألقى بظلال سلبية، ستزول مع أي انفراجة في ما يخص موضوع اتفاق الرياض وروحه، سواء من خلال تنفيذ الاتفاق أو غيره. ويؤكد الجبرني المهتم بالشأن العسكري، أن حشد الإمكانات المالية الكافية للجيش وتوحيد القرار السياسي والعسكري في أعلى الهرم ومعالجة انهيار العملة، عناصر كفيلة بإعادة زخم المعركة وتحقيق النصر على جماعة الحوثي.

صنعاء.. أرض الخوف

دفعت صنعاء ثمن الانقلاب الحوثي بشكل مضاعف خلافاً لباقي المدن، فمنذ سبع سنوات باتت العاصمة التي كانت قبلة لكل اليمنيين وشعلة النشاط السياسي والإعلامي والثوري، مسكونة بالخوف والإجراءات القمعية التي تجرم ظهور أي صوت مناهض للسلطات الحوثية. وسبّبت جماعة الحوثيين سكان صنعاء كافة حقوقهم السياسية، وكان الاحتشاد الذي نظمه حزب «المؤتمر الشعبي العام» في أغسطس 2017 بميدان السبعين، آخر حشد سياسي قبل أن ينفرط حلف الحوثي والرئيس السابق علي عبد الله صالح بمقتل الأخير مطلع ديسمبر من العام ذاته.

وباتت صنعاء، حكراً على الفعاليات الحوثية والمناسبات الدينية التي يغلب عليها البعد الطائفي. ويقول سكان إن جماعة الحوثيين تدفعهم بشكل إجباري إلى الساحات للاحتفال بمناسبات مستوردة، مثل يوم الغدير والولاية وإحياء ذكرى مقتل زيد بن علي وكذلك يوم القدس، بالتزامن مع الحراك الشعبي الذي شهدته مدن جنوبية منتصف سبتمبر الحالي تنديداً بتردي الأوضاع المعيشية، يقول ناشطون، إن الوضع في صنعاء يُعدّ أسوأ مقارنة بما يحدث جنوباً، لكن إرهاب السلطات المتضخمة، من مشرفين أمنيين وجهاز أمن ومخابرات وأمن وقائي، يكتم أنفاس المقهورين، ويجعل من الصعوبة خروج مظاهرات شعبية ضد الجماعة.

ويذكر نشوان عبد الرقيب، وهو من سكان صنعاء لـ«العربي الجديد»، أن هناك غلاءً في عدن، لكن في المقابل، هناك رواتب ودخل شهري لدى الناس، أما في مناطق الحوثيين فغلاء فاحش وانعدام للخدمات وتوقف للرواتب، ومع ذلك لن يجرؤ أحد على قول كلمة واحدة جراء القمع الحاصل. ويضيف عبد الرقيب، وهو موظف حكومي لم يتقاضَ أي راتب منذ سنوات: «قضايا القتل والعنف التي تنتشر بقوة في مناطق الحكومة تحصل هناك بالعشرات، ولكن السلطة الاستبدادية تجعل من الصعوبة خروج أي حادثة للرأي العام أو مواقع التواصل الاجتماعي». ذات الحال ينطبق على كافة المناطق الخاضعة لنفوذ الحوثيين. ويروي شاهد عيان في منطقة الحوبان شرقي تعز لـ«العربي الجديد»، واقعة اعتداء عناصر حوثية على أقاربهم بعد تنديدهم بمقتل أحد أقاربهم على أيدي قيادي حوثي. ويقول المصدر: «بعد استخدام العناصر الحوثية الهراوات والرصاص الحي لتفريق الوقفة الاحتجاجية، كان هناك مطعم مطل على مسرح الاشتباك وبداخله فتيات قمن بتصوير الحادثة، حتى لمحهن أحد العناصر الحوثية فصعد لهن مع عدد من الأفراد وقاموا بالتهجم عليهن بالشتم وسحب أجهزة الموبايل وحذف اللقطات المصورة.

متابعة

«الطاقة الذرية»: ليونة مع إيران وتحذير حول كوريا الشمالية

اكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية امس الاثنين، على عملها لإيجاد حلّ للبرنامج النووي الإيراني، وذلك بعد بناء خطوط التواصل مع الحكومة الإيرانية الجديدة

طهران. صابر غل عنبري

دشّن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية الجديد، محمد إسلامي، أمس الإثنين، أول اجتماعاته في العاصمة النمساوية فيينا، حيث مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدعوة الوكالة التي بدأت أمس أعمال مؤتمرها العام، إلى تجنّب تسييس نشاطاتها، فيما كانت لهجة الوكالة تتضمن محاولة التأكيد على عملها لحلّ مسألة النووي الإيراني، لا سيما عن طريق المفاوضات والحوار. ولم يكن الإنذار الأقوى للوكالة، حول مخاطر البرامج النووية، يرتبط بإيران، بل بأنشطة كوريا الشمالية، حيث اعتبرت الوكالة أن برنامج بيونغ يانغ النووي يتقدم بكل طاقته.

وبدأ المؤتمر العام السنوي للوكالة، أمس، دورته الـ65 برئاسة الكويت، ويستمر حتى 24 سبتمبر/أيلول الحالي (يوم الجمعة المقبل)، بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء في الوكالة، البالغ عددهم 173 دولة. وبحسب موقع الوكالة الدولية، فإن المؤتمر العام سوف يقدّم إرشادات مهمة للوكالة بشأن المواضيع المتعلقة بالأمان النووي والإشعاعي، والأنشطة المتصلة بالأمن النووي، وتعزيز أنشطة الوكالة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، وتعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة. وياتي ذلك بالإضافة إلى تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها، وتطبيق ضمانات الوكالة في منطقة الشرق الأوسط، وتطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسوف ينتخب المؤتمر أيضاً أعضاء جدداً في مجلس المحافظين، ويعتمد تقرير الوكالة السنوي وبياناتها المالية لعام 2020 وبرنامجها وميزانيتها لعامي 2022 و2023، ويبحث مراجع الحسابات الخارجي للوكالة. ويفترض أن يجري رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، مباحثات على هامش المؤتمر مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، استكمالاً للحوارات بين الجانبين، والتي جرت في 12 من الشهر الحالي في طهران، خلال زيارة غروسي إليها. وتُوجت زيارة المدير العام للوكالة الدولية حينها للعاصمة الإيرانية، باتفاق بينه وبين وإسلامي بشأن استبدال بطاقات الذاكرة بكاميرات المراقبة في المنشآت النووية الإيرانية وإجراء عمليات صيانة لهذه الأجهزة، من دون تمكين المفتشين الدوليين من الوصول إلى بيانات أجهزة المراقبة. وربطت إيران تسليم هذه البيانات بمصير مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة مع واشنطن، المتوقفة منذ يونيو/حزيران الماضي، والهادفة إلى محاولة الاتفاق على إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني.

وامس الإثنين، أعرب غروسي خلال افتتاح أعمال المؤتمر، عن أمله في معالجة «القضايا العاجلة المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني»، مضيفاً أن الوكالة تسعى إلى «طمأنة العالم» حول هذا البرنامج. وأكد على تصميم الوكالة على «القيام بمزيد من الجهود الدبلوماسية لأجل إيجاد وضع مرضي عنه بشأن هذا البرنامج».

من جهته، أكد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، أمام المؤتمر، أن بلاده «أبدت التعاون مع الوكالة دائماً»، داعياً إياها إلى «تجنب تسييس نشاطاتها والحفاظ على استقلالها والحيادية والمهنية». ولفت إسلامي إلى أن «مهاجمة المنشآت النووية التي تستخدم لأغراض سلمية تتعارض مع القوانين الدولية»، داعياً إلى «حظر جميع الهجمات المسلحة على المنشآت النووية التي لها استخدامات سلمية». وفي السياق، اعتبر أن «تقاعس المجتمع الدولي، وخصوصاً الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في التصدي للأعمال الإرهابية ضد المنشآت النووية السلمية يشجع المعتدين على مواصلة اعتداءاتهم، ما يشكل انتهاكاً لأهم مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة»، كما دعا إسلامي، الوكالة الدولية لتطبيق المادة السادسة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، معرباً عن «الأسف العميق» من قيام دول بتعزيز ترسانتها النووية وتحديثها، مشيراً خصوصاً إلى «البرنامج النووي العسكري السري للكيان الصهيوني». كما أعرب عن أسفه لعدم إخضاع المنشآت والأنشطة النووية الإسرائيلية للرقابة الدولية، متهماً إسرائيل بـ«القيام بأعمال إرهابية ضد المنشآت النووية السلمية الإيرانية واغتيال علماء نوويين، والمخاطرة بالاستقرار والأمن الإقليميين ومصداقية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية».

> طالب إسلامي الوكالة الدولية بعدم تسييس أنشطتها

إلى ذلك، وجّهت الوكالة تحذيراً شديداً من برنامج كوريا الشمالية النووي. وقال غروسي، إن برنامج هذا البلد النووي يتقدم «بكامل طاقته بما يتضمن العمل على فصل البلوتونيوم وتخصيب اليورانيوم وأنشطة أخرى». وكان تقرير غروسي الشهر الماضي قد أشار إلى أن بيونغ يانغ استأنفت في ما يبدو العمل في مفاعل نووي يعتقد على نطاق واسع أنه أنتج بلوتونيوم لأسلحة نووية.

سيجري إسلامي مشاورات مع غروسي على هامش مؤتمر الوكالة (فرانس برس)

تقرير

أعمال الجمعية العامة: ضجيج كلمات واجتماعات

على الرغم من أن قادة العالم يواجهون تحديات لم يسبق لها مثيل منذ عقود، فإنهم لم يجدوا أي حلول لابرز الأزمات

نيويورك. ابتسام عازم

تتجه الأنظار اليوم الثلاثاء نحو نيويورك لافتتاح أعمال الجمعية العامة رفيعة المستوى، والتي تستمر حتى الإثنين المقبل. بعض القادة سيحضرون بشكل شخصي، ومنهم رؤساء أميركا جو بايدن، والبرازيل جايير بولسونارو، وتركيا رجب طيب أردوغان، وأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، وملك الأردن عبد الله الثاني، ورؤساء حكومات بريطانيا بوريس جونسون، والهند ناريندرا مودي، وإسرائيل نفتالي بينت، وبعضهم الآخر سيرسل وزراء خارجية، أو يتحدث أمام الجمعية عن بعد.

بعض الدبلوماسيين في نيويورك توقعوا أن تثير كلمة بولسونارو بعض اللغط بسبب آرائه الشعبوية ومعارضته التلقيح ضد فيروس كورونا. ومن المتوقع أن يركز بايدن على ثلاثة محاور: كورونا والمناخ وحقوق الإنسان، بحسب ما أشارت إليه المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد. ومن المتوقع أن يركز على الدور الذي تؤديه الصين إقليمياً، وما تراه أميركا دوراً سلبياً يخلخل النظام الدولي.

أما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون فكان من المفترض أن يتحدث في اليوم الأول لاجتماعات الجمعية عبر رسالة مسجلة مسبقاً، لكن مصادر دبلوماسية فرنسية في نيويورك أشارت إلى أنه لن يتحدث أمام الجمعية العامة، كما كان معلناً سابقاً، وأن وزير خارجيته جان إيف لودريان، الذي حضر شخصياً إلى نيويورك، هو الذي سيلقي كلمة فرنسا أمامها في وقت لاحق من الأسبوع الحالي. يأتي ذلك في ظل توترات بين فرنسا من جهة، وبريطانيا وأميركا وأستراليا من جهة ثانية، بسبب مبادرة جديدة للأمن القومي، حملت اسم «أوكوس»، والتي ألغت بموجبها كانبيرا صفقة الغواصات مع باريس.

عموماً، ستكون قضايا المناخ والتصدي لجائحة كورونا على سلم الأولويات، ليس في إحاطات القادة أمام الجمعية العامة فحسب، بل في عدد من القمم رفيعة المستوى التي ستعقد على هامش أعمالها، من بينها ما يخص المناخ والطاقة والغذاء وكورونا وأهداف التنمية المستدامة. ناهيك عن الاجتماعات الأخرى حول أفغانستان واليمن وسورية وليبيا والملف الإيراني وغيرها.

قادة العالم يواجهون تحديات لم يسبق لها مثيل منذ عقود، وعليهم أن يظهروا جدية أكبر في ترجمة تعهداتهم ووعودهم لأفعال، وخاصة في ما يخص المناخ وكورونا، هذا ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في أكثر من مناسبة، قبل بدء أعمال الجمعية، ومن المتوقع أن يركز عليه في إحاطته أمامها. وهو دعا، في مقابلة مع وكالة «أسوشييتد برس» نشرت أمس الاثنين، الصين والولايات المتحدة إلى إصلاح علاقتهما «المتوقفة تماماً» قبل أن تمتد المشكلات بين الدولتين إلى بقية الكرة الأرضية. وأعلن غوتيريس أنه ينبغي على القوتين الاقتصاديتين الرئيسيتين في العالم أن تتعاونا بشأن المناخ، وأن تتفاوضا بعزيمة أكبر حول التجارة والتكنولوجيا، حتى في ظل الانقسامات السياسية المستمرة حول حقوق الإنسان والاقتصاد والأمن عبر الإنترنت والسيادة في بحر الصين الجنوبي. وقال: «للأسف، نعيش اليوم في ظل مواجهات فقط».

وأضاف: «نحن بحاجة إلى إعادة توطيد علاقة فاعلة بين القوتين»، وأضاف ذلك بأنه «ضروري للتعامل مع مشاكل التطعيم ونقص المناخ، والعديد من التحديات العالمية الأخرى التي لا يمكن حلها من دون علاقات بناءة داخل المجتمع الدولي، وعلى الأخص بين القوى العظمى».

وذكر غوتيريس ما كان قد حذر منه قادة العالم قبل عامين من خطر انقسام العالم إلى قسمين، في ظل قيام الولايات المتحدة والصين بإنشاء شبكات اتصالات وعملات وقواعد تجارية ومالية منافسة، وفي ظل «استراتيجياتهما الجيوسياسية والعسكرية الصفرية». وأضاف أن وجود استراتيجيتين جيوسياسية وعسكرية في مواجهة سيتسبب في «مخاطر» تقسم العالم، مشدداً على ضرورة إصلاح هذه العلاقة في وقت قريب. وأضاف: «ينبغي أن نتجنب حرباً باردة مهما كلف الأمر»، معتبراً أن تلك الحرب ستكون مختلفة عن السابقة ويحتمل أن تكون «أشد خطورة وأكثر صعوبة في التعامل معها».

وإلى جانب كورونا والمناخ، فإن المجتمع الدولي فشل كذلك في حل أي من الأزمات المشتعلة في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، بل إنها تفاقمت، وزادت معها الأزمات الإنسانية وأعداد اللاجئين، والذين يعانون من الجوع، وآخرون على حافة المجاعة أو يواجهون نقصاً شديداً في الأمن الغذائي، من اليمن إلى أفغانستان وإقليم تيغراي الإثيوبي وغيرها. هذه التحديات

> على الرغم من أن قادة العالم يواجهون تحديات لم يسبق لها مثيل منذ عقود، فإنهم لم يجدوا أي حلول لابرز الأزمات

> ستكون قضايا المناخ والتصدي لكورونا على سلم أولويات القادة

غوتيريس: نعيش اليوم في ظل مواجهات فقط (Getty)

لا يمكن مجابهتها بشكل منفرد وتحتاج إلى إرادة دولية جدية، وتعاون وتعددية من أجل مواجهتها، وهذا ما سيحاول المسؤولون في الأمم المتحدة العمل عليه، بالإضافة إلى حشد الجهود للحصول على تعهدات دولية من أجله.

لم تعد الأمم المتحدة بمؤسساتها المختلفة ونظامها الحالي، الذي أُسس إبان الحرب العالمية الثانية وميزان القوة آنذاك، قادرة على مجابهة التحديات وحلها أو التوسط فيها بشكل فعال، وكما يجب. وعلى الرغم من وجود عدد من الأدوات بين يديها لإدارة الصراعات، بما فيها الوساطة وعمليات حفظ السلام وفرض قرارات ملزمة عن طريق مجلس الأمن، وعمليات المساعدات الإنسانية، إلا أن هذه الأدوات غير مستثمرة بالمستوى المطلوب ولأسباب عديدة، لعل أبرزها الاستقطاب الحاد داخل مجلس الأمن، وخاصة بين الدول الخمس دائمة العضوية. فبقيت النزاعات المختلفة، من سورية إلى اليمن وليبيا وفلسطين وميانمار وأفغانستان وإثيوبيا، والقائمة طويلة، من دون حل، بل إن بعضها استشرى.

وبقي الدور الرئيسي والفعال في الكثير من الأحيان للأمم المتحدة هو تقديم المساعدات الإنسانية، ومحاولة التخفيف من أعباء ويلات تبعات العنف والحروب والقتل، من دون أن تتمكن في الغالب من تحجيمها أو معالجة جذور الأزمة، أو الحيلولة دون نشوبها، في الكثير من الأحيان، على الرغم من الإنذارات العديدة التي قد تصدر عن مؤسساتها. لكن وعلى الرغم من التحديات أنفة الذكر فإن وجود إدارة أميركية جديدة تؤكد، على الأقل في خطاباتها وجزء من ممارساتها، على التعاون الدولي والتعددية يُبرز فرصة من أجل أن يعيد غوتيريس تموضع المؤسسة الدولية مستقبلاً، وإعطاءها دوراً رياديا، وربما أكثر مركزية سياسياً لمواجهة التحديات الدولية.

تنديد أوروبي بمناخ الترهيب في انتخابات الدوما

بوتين يفشل برفع أسهم «روسيا الموحدة»

فشل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في رفع مستوى أسهم حزب «روسيا الموحدة» بالانتخابات الأخيرة، رغم فوزه، في صورة تعكس تغييراً داخلياً

سامر إلياس

أظهرت النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية الروسية تراجعاً في نسبة تأييد حزب «روسيا الموحدة» الحاكم، على حساب زيادة كبيرة في أصوات الحزب الشيوعي الروسي، الرابح الأكبر من استبعاد المعارضة الليبرالية والحائز على معظم الأصوات الاحتجاجية. وفي حين أقرّت السلطات الروسية بـ«بعض الخروقات» في عملية التصويت في عدد محدود من المراكز الانتخابية، وصفت الحديث عن تزوير الانتخابات بأنه «مجرد كذب»، لكن منظمة «غولوس» المستقلة لمراقبة نزاهة الانتخابات، أشارت إلى حصول انتهاكات جسيمة، وحذّرت من التلاعب في نتائج التصويت الإلكتروني، لتعديل نتائج بعض الدوائر الانتخابية في موسكو لمصلحة مرشحي السلطة.

ورحّبت الرئاسة الروسية، أمس الإثنين، بما وصفته «شفافية ونزاهة» الانتخابات، كما شكر بوتين، في كلمة له الروس على «ثقتهم»، في مقابل تنديد المتحدث باسم وزير خارجية الاتحاد الأوروبي بيتر ستانو، بما وصفه «مناخ الترهيب في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية في روسيا». كما اعتبر المتحدث باسم الحكومة الألمانية، شتيفن زايبرت، أن الشبهات بحصول «مخالفات ضخمة» في الانتخابات يجب أن «تؤخذ على محمل الجد» وأن يتم «توضيحها»، معرباً عن أسفه لعدم وجود «رقابة دولية على الانتخابات».

وعلى الرغم من فتح صناديق الاقتراع لثلاثة أيام للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات البرلمانية، والسماح بالتصويت الإلكتروني في سبعة كيانات فيدرالية من ضمنها العاصمة موسكو، فقد تراجعت نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الدوما (البرلمان) الجديد إلى نحو 45,2 في المائة مقارنة بنحو 47,88 في المائة في عام 2016. مع العلم أن عدد المشاركين في التصويت الإلكتروني تجاوز 93 في المائة من أصل أكثر من 6 ملايين شخص، اختاروا الاقتراع بهذه الطريقة، من ضمنهم الرئيس فلاديمير بوتين.

وبعد فرز نحو 99 في المائة من الأصوات، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الروسية أن حزب روسيا الموحدة حصل على 49,8 في المائة، متراجعاً من نحو 54,2 في انتخابات 2016. وكشفت أن مرشحي الحزب في الدوائر الفردية حصلوا على 195 مقعداً مؤكداً، مقارنة بـ 203 في الانتخابات الماضية، ما يرجح حصول الحزب على 315 مقعداً، ضامناً الأغلبية الدستورية (ثلثي الدوما البالغ عدد أعضائه 450)، ولكن مع تراجع واضح في كتلة الحزب التي بلغت في التشكيلة المنتهية ولايتها 343 عضواً.

وبدأت شعبية الحزب بالتراجع منذ صيف 2018 بعد تخفيض سن التقاعد، وتراجع مستوى دخل الروس في السنوات الأخيرة، وكذلك تأثير تحقيقات المعارضة حول «فساد وترف» النخب الحاكمة في الحزب، الدائرة المقرّبة من بوتين. وأدى تراجع الاقتصاد بسبب وباء كورونا وتعامل السلطات معه دوراً في خفض نسبة المؤيدين للحزب الحاكم.

وأظهرت النتائج الأولية الحجم الحقيقي لتأييد بوتين الذي ألقى بثقله في الحملة الانتخابية من أجل إنقاذ حزب «روسيا الموحدة»، الذي تراجعت شعبيته كثيراً، ولم يتمكن «سيد الكرملين» من رفع أسهم الحزب إلى مستوى شعبيته البالغة نحو 62 في المائة حسب آخر الاستطلاعات. ولم تفلح التغييرات في القائمة الانتخابية والدفع بوزيري الدفاع سيرغي شويغو والخارجية سيرغي لافروف، واستبعاد ديميتري مدفيديف رئيس الحزب الحالي ورئيس الوزراء والبلاد السابق في تحسين صورة الحزب ورفع شعبيته، مع قناعة معظم الروس بأن أياً من الوزيرين لن يترك منصبه للعمل في البرلمان.

وفي ظل استبعاد المعارضة الليبرالية من أنصار المعارض أليكسي نافالني الذي يقضي حكماً بالسجن، اتجهت معظم الأصوات الاحتجاجية نحو الحزب الشيوعي الروسي، مع حصوله على نحو 19 في المائة من الأصوات في القائمة الحزبية، مقارنة بنحو 13 في المائة في الانتخابات السابقة. وأدى «التصويت الذكي» في حصول مرشحي الحزب في الدوائر الفردية على 15 مقعداً، مقارنة بسبعة مقاعد في الانتخابات الماضية. وساهم ذلك في زيادة كتلة الحزب في التشكيلة الجديدة إلى نحو 54 نائباً مقارنة بـ 42 في التشكيلة الحالية.

حقق الحزب الشيوعي بقيادة زيوغانوف (وسط) المركز الثاني في الانتخابات (ميخائيل تيريشينكو/Getty)

النتائج الأولية أظهرت تراجع «روسيا الموحدة» بنحو 4%

وتعد الانتخابات الحالية نصراً لزعيم الحزب غينادي زيوغانوف، الذي يتوقع أن تكون الانتخابات الحالية الأخيرة في مسيرته السياسية كقائد للحزب، لكن النتائج لا ترقى إلى ما حققه الحزب سابقاً في عام 2011 عندما كان يضم 92 نائباً. كما كان حائزاً على نحو 225 نائباً بين عامي 1996 و2000 في فترة حكم الرئيس الأسبق بوريس يلتسين. و«التصويت الذكي» هو آلية ابتكرها المعارض نافالني من أجل توجيه الأصوات المعارضة وتوحيدها، لدعم أي مرشح منافس لمرشح حزب السلطة في الدوائر الانتخابية، بغض النظر عن انتماء المرشح المنافس الحزبي. واستطاع الحزب كسب نقاط على حساب حزب السلطة، بسبب موقفه من القيود المفروضة بسبب كورونا، وزيادة حجم التفاوت في الدخل بين الأرياف والمدن، وبين الأغنياء والفقراء، ما زاد من شعبية الشعارات الداعية إلى العدالة الاجتماعية.

وفي مشاركته الأولى في انتخابات الدوما، حقق حزب «الناس الجدد» مفاجأة كبيرة، مع حصوله على نحو 5,35 في المائة من الأصوات، بعد فرز نحو 99 في المائة من الأصوات. واستطاع الحزب الجديد تحقيق نتائج كبيرة في أقصى الشرق الروسي، متقاسماً مع الحزب الشيوعي الروسي معظم الأصوات في المنطقة التي تعاني مشكلات كبيرة تسببت في تراجع مستوى الدخل وارتفاع البطالة، وتدهور البنية التحتية، وعدم المساواة في توزيع الموارد الفيدرالية، رغم احتوائها على ثروات ضخمة من النفط والغاز والمواد الخام. ولا ينظر كثير من الخبراء إلى «الناس الجدد»، الذي يقدم نفسه بصفته حزباً ينتمي إلى اليمين الوسط، على أنه حزب معارضة حقيقية. ويرى بعضهم أنه مجرد مشروع للكرملين تأسس في عام 2020، من أجل جذب أصوات الشباب تحت سنّ الـ30، ويحتجون على الأوضاع المعيشية والسياسية في البلاد، وعدم توجههم نحو الأحزاب المعارضة، وأيضاً في تلميع صورة الديمقراطية الروسية. وفي استمرار للنتائج المخيبة، وتراجع شعبيته منذ مطلع الألفية الحالية، تراجع الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى 7,5 في المائة من نحو 13 في المائة في 2016، وتنذر النتائج بأفول شعبية الحزب، وهزيمة مرة لزعيمه فلاديمير جيرينوفسكي في الانتخابات الحالية التي قد تكون الأخيرة في حياته السياسية، علماً بأن حزبه كان يحظى بشعبية تصل إلى 20 في المائة في تسعينيات القرن الماضي. وحسب النتائج الأولية لم يحصل الحزب على أي مقعد في الدوائر الفردية ما يعني أن كتلته البرلمانية سوف تتراجع إلى ما بين 16 و18 نائباً، من أصل 40 نائباً في التشكيلة الماضية.

ورغم تحسن نتائج حزب «روسيا العادلة – من أجل الحقيقية»، فمن الواضح أن الحزب الذي أطلقه الكرملين لمنافسة الشيوعيين على قاعدتهم الانتخابية بدأ يفقد أهميته، مع حصوله على نحو 7,4 في المائة من الأصوات، وهي أفضل من نتائج انتخابات 2016 التي حصل فيها على 6,22 في المائة. ومع فوز الحزب بسبعة مقاعد فردية يمكن أن يرفع عدد نواب كتلته البرلمانية إلى 25 نائباً. ورغم تراجع شعبية الحزب الحاكم إلا أنه ضمن الأغلبية الدستورية في التشكيلة المقبلة للدوما، وهي أغلبية مهمة بالنسبة لترتيب عملية الانتقال السياسي في عام 2024، موعد الانتخابات الرئاسية الجديدة، التي يحق لبوتين المشاركة فيها بعد تعديل الدستور و«تصفير» عداد الرئاسة عن الولايات الأربع السابقة، ولكنه لم يقرر بعد المشاركة أو الدفع بخلفٍ له. لكن الانتخابات الحالية دقت «ناقوس خطر» مفاده بأنه لا يمكن الحفاظ على شعبية الحزب المرتفعة عبر الشعارات القومية، وأن الكثير من المواطنين صوتوا لمصلحة «الثلاجة» ومحتوياتها من المواد الغذائية، على حساب التلفاز بشعاراته والبروباغاندا اليومية حول عظمة روسيا، ومآزق الغرب.

ولم تشهد انتخابات رؤساء الأقاليم والجمهوريات أي مفاجآت، وفاز بها الحكام السابقون أو المعينون من قبل بوتين. ففي خباروفسك فاز ميخائيل ديغتريوف من الحزب الليبرالي الديمقراطي، المدعوم من الكرملين بعد تعيينه في العام الماضي، بدلاً عن الحاكم السابق سيرغي فورغال الذي يحاكم حالياً بتهمة القتل في تسعينيات القرن الماضي. وفي جمهورية الشيشان تقدم الرئيس الحالي رمضان قاديروف بنحو 99,7 في المائة من الأصوات.